

جامعة ابن خلدون- تيارت-
كلية العلوم التجارية والاقتصادية وعلوم التسيير
قسم: العلوم التجارية

عنوان المذكرة
دور السياسة المالية و النقدية في معالجة اختلال ميزان
المدفوعات
- دراسة حالة الجزائر -

مذكرة تخرج تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر
تخصص : تجارة دولية

الأستاذ المشرف :
- أ. بن طيرش

من إعداد الطالب :
- مالك خالد

نوقشت و اجيزت علنا بتاريخ

2014-2013

تشكرات

نشكر العلي العظيم على حسن عونه لنا لإنجاز هذا البحث
كما نتقدم بالشكر والعرفان مع فائق الاحترام والتقدير إلى
الأستاذ "بن طيرش عطاء الله"

على إشرافه وتتبعه لإنجاز هذا البحث وما قدمه لنا
من نصائح وتوجيهات قيمة

كما لا يفوتنا تقديم جزيل الشكر إلى كل المعلمين والأستاذة في
جميع أطوار الدراسة

إلى من قدم لنا يد المساعدة من قريب أو بعيد

وإلى كل من جاهد من أجل رفع راية العلم

وشكرا

قائمة المحتويات

الصفحة	المحتويات
أ	التشكرات
ب	قائمة المحتويات
02	مقدمة
06	الفصل الأول: مفاهيم عامة حول السياسة المالية و النقدية
07	تمهيد
08	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
08	المطلب الأول : تعريف السياسة المالية
09	المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية
09	1- التوازن المالي
10	3 - التوازن الإجتماعي
10	4 – التوازن العام
10	المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية
10	1-الضرائب
11	2-الإنفاق الحكومي
11	3-الدين العام
12	المبحث الثاني: ماهية السياسة النقدية
12	المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية
13	المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية
14	1-العمل على استقرار قيمة النقود
14	2-تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل القومي
14	3-المساهمة في تطوير الجهاز المصرفي بما يخدم الاقتصاد القومي
15	4-تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات
16	المطلب الثالث: أدوات السياسة النقدية
16	أولاً: الأدوات الكمية للسياسة النقدية
16	1-سياسة إعادة الخصم
16	2-سياسة السوق المفتوحة
17	3- سياسة الاحتياطي الإجباري
18	ثانياً: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية
18	1-سياسة تأطير القروض
18	2-السياسة الانتقائية للقروض

19	المبحث الثالث : العلاقة بين السياسة المالية و النقدية
19	المطلب الأول: السياسة النقدية والمالية كأهم أدوات الإدارة المالية العامة
21	المطلب الثاني: أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية
23	-وضوح السياستين المالية و النقدية
23	المطلب الثالث: شروط التنسيق بين السياسة المالية و النقدية
27	خلاصة الفصل الأول
28	الفصل الثاني: مدخل نظري لميزان المدفوعات.....
29	تمهيد.....
30	المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات
30	المطلب الأول : مفهوم ميزان المدفوعات.....
32	المطلب الثاني : أقسام ميزان المدفوعات.....
32	أولاً: حساب العمليات الجارية.....
32	1- الميزان التجاري.....
33	2-حساب التحويلات الأحادية.....
34	ثانياً:حساب رأسمال.....
34	1-حساب رأس المال طويل الأجل.....
34	2- حساب رأس المال قصير الأجل.....
34	3-حساب الذهب و الصرف الأجنبي.....
38	المطلب الثالث:كيفية تسجيل في الميزان المدفوعات.....
40	المبحث الثاني: سياسات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات.....
40	المطلب الأول : مفهوم الإختلال و توازن ميزان المدفوعات
40	1-مفهوم توازن المدفوعات.....
42	2-ميزان التسويات الرأسمالية.....
44	3-مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات.....
45	4-صور الإختلال.....
49	المطلب الثاني : آلية التسوية التلقائية للميزان المدفوعات.....
49	1-آلية التسوية في ضل النظرية الكلاسيكية.....
51	2- آلية التسوية في ضل النظرية الكينزبة.....
52	3- آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية.....
54	المطلب الثالث : سياسة تسوية الاختلال الخارجي لميزان المدفوعات.....
54	1- مفهوم التسوية

64خلاصة الفصل الثاني
65الفصل الثالث:دراسة حالة الجزائر
66	تمهيد
67المبحث الأول :السياسة النقدية في الجزائر
67المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر
671- خصائص السياسة النقدية
672-معالم و مسار السياسة النقدية
73المطلب الثاني : مسيرة النمو الاقتصادي في الجزائر
81المبحث الثاني:أثر السياسة النقدية و المالية على ميزان المدفوعات
81المطلب الأول: أثر السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات
84المطلب الثاني : أثر السياسة المالية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات.....
86خلاصة الفصل
87الخاتمة العامة
93	قائمة الأشكال
94	قائمة الجداول
96	المراجع

مقدمة

مقدمة:

ظلت قضية التخلص من العجز المستمر في ميزان المدفوعات تمثل إحدى الاهتمامات الكبرى للدول المتقدمة والنامية على حدّ سواء ولا زالت تحتل هذه المسألة في البلدان النامية أهمية أكبر باعتبارها المعيار الرئيسي لتقييم النشاط الاقتصادي للدول.

ومن أجل معالجة هذه القضية اختلفت تلك الدول في تبني الإستراتيجية التي تساهم في الوصول إلى حلول بحيث مارست هذه الدول تجارب مختلفة ومناهج متعددة أملا في الوصول إلى الإستراتيجية المثلى الكفيلة بتحقيق طموحاتها الاقتصادية.

ولما كانت مسألة الاختلال في ميزان المدفوعات تندرج ضمن الغطاء المالي نجد الكثير من الاقتصاديين مهتمين بإحدى السياستين، السياسة المالية و التي تعتمد على مجموعة القاعد والمبادئ، السياسة النقدية و أدواتها، كأداة لمعالجة الاختلال داخل ميزان المدفوعات.

ولمواجهة هذه الاختلالات كان لا بد للعديد من الدول تبني سياسات الإصلاح الاقتصادي، حيث احتلت السياسة المالية المكانة الهامة بين مختلف السياسات الاقتصادية، وقد حاول الاقتصاديين على اختلاف مذاهبهم إيجاد الحلول والتخلص من المشاكل الاقتصادية التي عرقلت الاستقرار الاقتصادي لهذه الدول ومن أبرز هذه المدارس الاقتصادية، المدرسة الكينزية بزعامة جون مينارد كينز الذي اعتبر أن السياسة المالية أداة أكثر فعالية من السياسة النقدية في مواجهة الاختلالات الاقتصادية، إلا أن ظاهرة التضخم مهدت لظهور أفكار معارضة بزعامة ميلتون فريدمان، والذي يعتبر بدوره أن السياسة النقدية وحدها قادرة على التأثير في النشاط الاقتصادي. لكن مع ظهور أزمة اقتصادية من جديد والمتمثلة في الكساد التضخمي، تم التوصل في النهاية وبعد جدل بين المدرستين إلى أنه لا يمكن اللجوء إلى استخدام سياسة مالية أو نقدية بمعزل عن السياسة الأخرى، بل يجب التنسيق بينهما واستخدام السياستين حسب الظروف الاقتصادية، وحسب النظام الاقتصادي المتبع في البلد.

والجزائر من بين الدول التي سعت ومنذ الاستقلال إلى تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن المشكل الذي كان يعيق عملية التنمية هو كيفية تمويل التنمية الاقتصادية أي كيفية توفير الموارد المالية اللازمة لتنفيذ وتحقيق الأهداف المرجوة في ظل الظروف الاقتصادية والاجتماعية المعاشة.

1- إشكالية البحث :

ولذلك اتبعت الدول سياسات اقتصادية حاولت من خلالها تحقيق الاستقرار ودفع عجلة النمو الاقتصادية، ومن بين السياسات الاقتصادية المتبعة نحاول التركيز في دراستنا على السياسة المالية والنقدية مبرزين بذلك دورها في معالجة الاختلالات وتحقيق الأهداف المرجوة.

ومما سبق يمكن طرح إشكالية البحث كالتالي:

هل يمكن للسياسة المالية و النقدية أن تعالج إختلال ميزان المدفوعات؟

وللإجابة على هذا التساؤل يمكننا طرح أسئلة فرعية نحاول الإجابة عليها من خلال هذا البحث :

- هل يمكن الاعتماد على سياسة مالية دون استخدام سياسة نقدية ؟
- ما هي الأهداف المرجوة من السياسة المالية والنقدية؟
- ما مدى تأثير السياسة المالية و النقدية على توازن ميزان المدفوعات ؟

2-الفرضيات :

للإجابة على إشكالية البحث والوصول إلى الأهداف المحددة له توجب علينا وضع فرضيات

كما يلي :

- عدم كفاءة السياسة المالية نظرا لعدم تحقيق الاستقرار داخل الدول التي اعتمدت على أدوات السياسة المالية.
- عدم كفاءة السياسة النقدية نظرا لعدم تحقيق الاستقرار داخل الدول التي اعتمدت على أدوات السياسة النقدية.
- تكون السياسة المالية هادف إذا دعمت بالسياسات الاقتصادية الأخرى
- انسجام و تداخل سياسة المالية و النقدية وسيلة هامة لتحقيق الاستقرار داخل ميزان المدفوعات.
- ميزان المدفوعات أداة لقياس النشاط الاقتصادي.
- الاعتماد على السياسة المالية و النقدية، نختص بدراسة حالة الجزائر كنموذج لهذه الدول.
- تهدف برامج الاستقرار الاقتصادي إلى الحد من التضخم وعجز الميزانية، أما التصحيح الهيكلي يهدف إلى تحقيق النمو الاقتصادي.

3- أهمية ومبررات اختيار الموضوع:

تبرز أهمية اختيار هذا الموضوع في التعرف على طبيعة السياسة المالية وآلية التفاعل بينها وبين السياسة النقدية والسياسات الاقتصادية الكلية، ومدى فعاليتها في علاج المشاكل الاقتصادية، خاصة وأن الجزائر من بين الدول التي اتبعت سياسات الإصلاح الاقتصادي بمساعدة الهيئات المالية الدولية، كما تبرز الأهمية أيضا من خلال توضيح المعايير والأدوات اللازمة لتحقيق أهداف سياسات الإصلاح الاقتصادي والمتمثلة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين.

4-أهداف البحث :

تهدف من خلال هذا البحث الوصول إلى النقاط التالية :

- معرفة آليات ومعايير عمل السياسة المالية والنقدية في علاج الاختلالات الاقتصادية والمالية.
- إبراز الاختلالات الاقتصادية والمالية السائدة في الدول والتعرف على الحلول المقترحة من طرف الهيئات الدولية.
- معرفة مسار السياسة المالية والنقدية في الجزائر وأهم الإصلاحات المالية الذاتية والمدعومة من طرف الهيئات المالية الدولية والآثار الناجمة عن تطبيق هذه الإصلاحات على المستويين الاقتصادي والاجتماعي.

5-المنهج والأدوات المستخدمة في البحث:

نظرا لطبيعة الموضوع والمتعلق بالسياسة المالية و النقدية ودورها في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصاديين في الدول عامة و الجزائر بصفة خاصة فقد تطلب البحث استخدام الأدوات التالية :

- تطور الفكر الاقتصادي عبر مختلف المدارس الاقتصادية.
- مواضيع الاقتصاد الكلي.
- المواضيع المتعلقة بالسياسة المالية والسياسة النقدية.
- التقارير، الإحصائيات، الدوريات والقوانين المتعلقة بالاقتصاد الجزائري.
- صيغ اتفاقات الجزائر مع صندوق النقد الدولي.

أما المنهج المستخدم في البحث فقد استخدمنا المنهج الوصفي والمنهج التحليلي والتاريخي حسب ما تتطلبه الدراسة.

ففيما يتعلق بالمنهج الوصفي كان استخدامنا من خلال عرض الاقتصاد الجزائري وكذا وصف أفكار المدارس الاقتصادية المختلفة.

المنهج التحليلي يظهر من خلال التطرق إلى دور السياسة المالية في النشاط الاقتصادي وعلاقتها بالسياسة النقدية، أيضا يظهر هذا المنهج من خلال تحليلنا لبرامج الإصلاحات المدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية.

أما المنهج التاريخي فيظهر من خلال تعرضنا لتطور الفكر الاقتصادي لمختلف المدارس الاقتصادية وأيضا من خلال التعرض إلى مسار الاقتصاد الجزائري من فترة الاستقلال حيث اتبعت السلطة نظام الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق الحر.

6- صعوبات البحث :

أهم الصعوبات التي واجهتنا خلال مرحلة إعداد البحث تمثلت بشكل خاص في التضارب الواضح في الإحصائيات الأمر الذي أوجب توخي الدقة والتأكد من مدى صحة المعطيات وأقرها للواقع.

7- خطة البحث :

حتى تتمكن من الإجابة على إشكالية البحث والأسئلة المطروحة، تحليل أبعادها ومحاولة إثبات صحة الفرضيات، لقد تم دراسة الموضوع في ثلاثة فصول سبقتهم مقدمة عامة وتليهم خاتمة عامة تحتوي على ملخص لموضوع الدراسة مع الإشارة إلى أهم النتائج المتوصل إليها، و في الأخير طرح مجموعة من التوصيات والاقتراحات.

الفصل الأول:

مفاهيم عامة حول السياسة المالية و النقدية

تمهيد الفصل:

مهما كان نظام اقتصاد أي دولة لا بد لها أن تنتهج سياسة اقتصادية ولا يمكن تحقيق سياسة اقتصادية إلا بالاعتماد على السياسة النقدية والسياسة المالية ولقد كانت القضية محل جدل مند القرن 18 م من حيث أي السياستين أفضل في تحقيق التنمية الاقتصادية .

فالساسة النقدية إحدى أهم مكونات السياسة الاقتصادية والتي يتم اللجوء إليها كأداة لمعالجة الإختلالات الاقتصادية وهي من أجل المحافظة على استقرار توازن الاقتصاد العام وتعتبر السياسة النقدية عن الإجراءات اللازمة التي تمكن السلطات النقدية من ضبط عرض النقود أو بمعنى آخر التوسع النقدي ليتماشى وحاجة المتعاملين الاقتصاديين فهي إذن هدف البنك المركزي في ممارسة الرقابة على النقود ولكن الأزمات العالمية خاصة أزمة 1929 تبين عدم نجاعة السياسة النقدية والحاجة إلى تدخل الدولة للرفع من مستوى المعيشة وهنا يكمن دور السياسة المالية التي تباشر عملها من خلال الإنفاق الحكومي بالتحكم في هيكله وحجمه، ولكن مع تطور الفكر الاقتصادي تم التوصل إلى أن السياسة المالية وحدها لا تكفي لتحقيق أهداف اقتصاد ما بل من الأفضل أن تدمج مع السياسة النقدية بصفة تجعلنا نتجنب عيوب كل منهما أي إحداث تكامل بينهما من أجل تحقيق التوازن الاقتصادي وتحتل كل من السياستين النقدية والمالية مكانة مرموقة في النظام النقدي والمصرفي في اقتصاديات الأسواق المالية .

وعليه خصصنا هذا الفصل لدراسة كل من السياستين النقدية والمالية وكذا العلاقة بينهما من خلال:

-المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

- المبحث الثاني : ماهية السياسة النقدية

-المبحث الثالث: التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية

المبحث الأول : ماهية السياسة المالية

إن تعدد الدراسات الاقتصادية دعت إلى وجوب تحديد معنى للسياسة المالية يتناسب والتطورالذي تشهده الأوضاع الاقتصادية الراهنة وتحديد مدى فعالية هذه السياسة في تحقيق الاستقرار والنمو الاقتصادي.

المطلب الأول :تعريف السياسة المالية

إن مصطلح السياسة المالية من الناحية التاريخية مشتق من الكلمة الفرنسية "FISC" وتعني بيت المال أو الخزانة ولكن في الاستخدام الحديث فإن السياسة المالية لها معنى أوسع ومختلف مرتبط بجهود الحكومة لتحقيق استقرار أو تشجيع مستويات النشاط الإقتصادي¹ ويقصد بالسياسة المالية الطريق التي تنتهجها الدولة لإستخدام الأدوات المالية والإيرادات العامة والموازنة العامة لمواجهة وعلاج المشاكل الإقتصادية المختلفة ولتحقيق الأهداف الإقتصادية و الإجتماعية والسياسية التي تتبعها الدولة²

- و تعرف السياسة المالية للحكومة بأنها مجموعة الإجراءات المتخذة من قبل السلطات الحكومية لتعديل حجم النفقات العامة أو الحصيلة الضريبية من أجل خدمة أهداف إقتصادية محددة ولا سيما من أجل معالجة البطالة أو التضخم ويكون لزيادة النفقات العامة نفس أثر تخفيض الضرائب كما لتخفيض النفقات العامة نفس أثر زيادة الضرائب .

- و تعرف السياسة المالية بأنها مجموعة من القواعد والأساليب والإجراءات والتدابير التي تتخذها الدولة لإدارة النشاط المالي لها أكبر كفاءة ممكنة لتحقيق مجموعة من الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والسياسية خلال فترة معينة وتلك الأهداف تتلخص في الاستقرار الاقتصادي والتنمية،العدالة في التوزيع،وتوجيه النشاط الاقتصادي وعلاج التضخم والكساد³

ومن خلال التعريفات السابقة ،نستطيع القول أنها جميعا تتفق في أن السياسة المالية هي أداة الدولة للتأثير في النشاط الإقتصادي بغية تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية والسياسية التي تسعى لتحقيقها ، بمعنى أن السياسة المالية أسلوب أو برنامج عمل مالي تتبعها الدولة عن طريق استخدام

¹ - السيد عطية عبد الواحد، مبادئ واقتصاديات المالية العامة .دار النهضة العربية ،القاهرة،2000،ص17

² - أحمد زهير الشامية،النقود والمصاريف،دار زهران للنشر،عمان،1993،ص345

³ - أحمد الأشقر،الإقتصاد الكلي،الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع،ط،1عمان،2002،ص338

الإيرادات والنفقات العامة، علاوة على القروض العامة لتحقيق أهداف معينة في طليعتها النهوض بالإقتصاد الوطني ودفع عجلة التنمية وإشاعة الإستقرار الإقتصادي وتحقيق العدالة الإجتماعية وإتاحة الفرص المتكافئة بالتقريب بين طبقات المجتمع والإقلال من التفاوت بين الأفراد في توزيع الدخول والثروات. ومما سبق يمكن القول أن السياسة المالية هي السياسة التي بفضلها تستعمل الحكومة برامج نفقاتها وإيراداتها العامة والتي تنتظم في الموازنة العامة من خلال فترة غالبا ما تكون سنة. لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل والإنتاج والتوظيف أي تنمية واستقرار الإقتصاد الوطني ومعالجة مشاكله ومواجهة كافة الظروف المتغيرة .

المطلب الثاني : أهداف السياسة المالية

تهدف السياسة المالية إلى تحقيق أهداف السياسة العامة من خلال استخدام الإيرادات والنفقات العامة من طرف الحكومة بحيث أصبح من الضروري بعد اتساع دور الدولة في نشاط الأفراد وتوحد الأهداف والجهود، ولا تتعارض أو تتنافس، ولذلك أصبح لزاما على السياسة المالية أن تعمل على تحقيق التوازن في جوانب الإقتصاد الوطني وبالتالي تحقيق الأهداف التالية:

1-التوازن المالي :

ويقصد به استخدام موارد الدولة على أساس وجيه، فينبغي أن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزانة العامة من حيث المرونة، ويلائم في الوقت ذاته مصلحة الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية والإقتصاد، وأيضا لا تستخدم القروض إلا لأغراض إنتاجية (مرجع آخر مذكرات انترنت) .

2-التوازن الإقتصادي :

بمعنى الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل وهنا يتعين على الحكومة أن توازن بين نشاط القطاع الخاص والعام للوصول إلى أقصى إنتاج ممكن، فكلما كانت المشروعات الخاصة أقدر على الإنتاج من المشروعات العامة كلما وجب على الحكومة أن تمتنع عن التدخل المباشر وتقتصر نشاطها على التوجيه بواسطة الإعانات والضرائب، ويتحقق التوازن بين القطاعين العام والخاص عندما يصل مجموع الدخل القومي إلى حده الأقصى، أي أنه يتحقق التوازن نجد أن المنافع الحدية الناتجة عن النشاط الإقتصادي للحكومة يتعادل مع المنافع الحدية التي تقتطعها الحكومة بتحصيل إيراداتها من الأفراد، فالتوازن هنا يعني استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم إنتاج أمثل¹

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الإقتصادية-تحليل جزئي وكلي للمبادئ-الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية 2000، ص 426

3-التوازن الإجتماعي :

بمعنى يصل المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية للأفراد في حدود إمكانيات هذا المجتمع وما تقتضيه العدالة الإجتماعية وبالتالي لا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند حد زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بتحسين طرق توزيع المنتجات من الأفراد، إذ يمكن زيادة المنافع التي يحصل عليها المجتمع من مستوى معين من المنتجات، عن طريق إعادة توزيعها على الأفراد بصورة عادلة، ويستلزم ذلك تدخل الدولة لإعادة توزيع الدخل الوطني باستخدام أدوات السياسة المالية.

4-التوازن العام :

إن التوازن بين مجموع الإنفاق الوطني (نفقات الأفراد للإستهلاك والإستثمار إضافة إلى نفقات الحكومة) وبين مجموع الناتج الوطني بالأسعار الثابتة في مستوى يسمح بتشغيل جميع عناصر الإنتاج المتاحة، والأدوات التي تستخدمها الحكومة كثيرة ومتنوعة للوصول إلى هذا الهدف، أهمها الضرائب والقروض والإعانات والمشاركات مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها .
مما سبق قد يكون هناك تعارض بين الأهداف لكن الترتيب يجب أن يؤخذ بعين الإعتبار فالمفروض أن تهدف السياسة المالية إلى تحقيق التوازن العام أو لا، ثم تسعى إلى توفير التوازن الإقتصادي يلي ذلك التوازن الإجتماعي على شرط أن لا يخل هذا الهدف بالحجم الأمثل للإنتاج وأخيرا الهدف المالي وتسيير موارد الدولة على أحسن وجه مع مراعاة الإستقرار والنمو والعدالة¹

المطلب الثالث: أدوات السياسة المالية:

تستطيع الحكومة التأثير على الاقتصاد الوطني باستخدام السياسة المالية المتعددة، وبالتالي التأثير على توزيع الإقتصادية الضرائب وتوزيع الإنفاق، و من بين هذه الأدوات ذكر ما يلي :

1- الضرائب:

بكافة أنواعها مثل ضريبة الدخل و ضرائب الشركات و الضرائب الغير مباشرة و كذلك الرسوم الجمركية التي تفرض على السلع و الخدمات سواء ما كان منها محليا أو خارجيا عند استيراده، بحيث أن تفرض الدولة ضريبة أو رسم معين لتحقيق هدف معين لتحقيق يخدم السياسة الإقتصادية للدولة حيث تهدف الدولة من فرضها على سلع معينة من حماية صناعة وطنية مثلا أو إعادة توزيع الدخل القومي الحقيقي أو أن الدولة ترغب في التأثير على وارداتها من السلع المستوردة بما يخدم سياستها الإقتصادية العامة.

¹ - عبد المطلب عبد الحميد، نفس المرجع ، ص 426-427

2 - الإنفاق الحكومي:

إن حجمه وكيفية توزيعه على النشاطات المختلفة داخل الدولة له تأثير على تلك النشاطات وكذلك التأثير على نشاط معين سوف يؤثر على الأنشطة الأخرى المرتبطة به. قد يكون الإنفاق الإجمالي ثابت أي بدون زيادة أو نقص و لكن إعادة لتوزيعه على الأنشطة الاقتصادية لها أثر كبير، حيث على سبيل المثال يتم خفض الإنفاق على الطرق و الإنشاء وزيادة ما تم خفضه في هذا النشاط لصالح نشاط التعليم مثلاً و لذلك فإن لتوزيع الإنفاق دور كبير و قد يكون في زيادة الإنفاق على نشاط معين على حساب آخر فيه تحفيز الاقتصاد، و مثال آخر و هو أن يتم خفض الإنفاق على التعليم و تحويل ما تم تخفيضه لإيجاد نشاطات إستثمارية تستوي بطالة و عليه فإنه في حالة عدم رفع الإنفاق الكلي فإن الإنفاق على نشاط معين يكون على حساب نشاط آخر، و يتم رسم هذه السياسة حسب متطلبات وخطط الدولة¹

3- الدين العام :

إن حجم الدين العام ومقدار نموه وكيفية الحصول عليه تعتبر مهمة من ناحية السياسة المالية للحكومة فهي تؤثر على الوضع الإقتصادي العالم في الدولة، كما أنه في نفس الوقت في حال وجود فائض فإن حجمه كذلك و مقدار نموه وكيفية إستغلاله لها تأثير على الأنشطة الاقتصادية في الدولة. فعندما تقترض الحكومة في فترة التضخم النقدي أي بيعها للسندات الحكومية على الجمهور فإنه سوف يكون هذا البيع على ذوي الدخل المتوسطة و الكبيرة أو هذه السياسة قد تسبب إنخفاض الإستهلاك (إنفاقهم الإستهلاكي)، و كذلك عندما يتعذر على الحكومة تلافي العجز في فترة التضخم فإنها يجب أن تنتهج سياسة لتقليل الضغوط التضخمية عن طريق عجزها تلجأ لتمويله من المؤسسات المالية و ذو الدخل العالية و اللذين لا يؤثر إقراضهم للحكومة على إنفاقهم الإستهلاكي مما قد يفاقم المشكلة إذا كان تمويل الدين في فترة ركود من طبقة قد ينخفض إستهلاكها و بدوره فإن إنخفاض الإستهلاك غير مرغوب في فترات الركود.

¹ - هيثم سلمان الزغيبي، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي، دار الفكر والطباعة والنشر والتوزيع، ط1، عمان، 2000 ص200.

المبحث الثاني : ماهية السياسة النقدية

تشكل السياسة النقدية بيانا للوسائل التي تهدف بطريقة مباشرة أو غير مباشرة إلى ضبط نمو مخزون النقود حتى يتمكن أصحاب القرار من التحكم في الأهداف الاقتصادية المنشودة لذا فهي تعد عنصرا من عناصر السياسة الاقتصادية الكلية نظرا لأن تأثيرها يتعدى إلى بقية السياسات الأخرى، فهي بذلك تتدخل في تحقيق كل أهداف السياسة الاقتصادية، فيمكن مثلا أن يؤدي النقص في السيولة النقدية إلى التأثير على السياسة الجبائية وما يتبعه من انكماش في النشاط الاقتصادي .

المطلب الأول : تعريف السياسة النقدية

يمكن تعريف السياسة النقدية بأنها : " تنظيم كمية النقود المتوفرة في المجتمع بغرض تحقيق أهداف بأنها : " إدارة التوسع والإنكماش في حجم النقد لغرض (kent) السياسة الاقتصادية " ¹ ، ويعرفها الحصول على أهداف معينة " ² وتشتمل السياسة النقدية على : " جميع القرارات والإجراءات النقدية أو غير نقدية ، وكذلك جميع الإجراءات غير النقدية التي تهدف إلى التأثير في النظام النقدي " ³ وهناك ما عرف السياسة النقدية بأنها : " مجموعة الإجراءات التي تتخذها الدولة في إدارة النقد والإئتمان وتنظيم السيولة العامة للاقتصاد من أجل تحقيق أهداف معينة " ⁴ ذلك أن المصدر الأساسي للأصول السائلة إنما هو خلق الائتمان من طرف المصارف التجارية ⁵ ، حتى أنها أصبحت سياسة مستقلة تسمى السياسة الائتمانية . وتعرف بأنها : " التأثير في حجم وسائل الدفع الإجمالية بحيث يؤدي إلى امتصاص السيولة الزائدة ، أو مد الاقتصاد القومي بتيار نقدي إضافي في حالة نقص السيولة " ¹ وتشتمل السياسة النقدية على نوعين من

¹ - ضياء مجيد الموسوي ، الاقتصاد النقدي - دار الفكر - الجزائر، دوان الجامعي، طبعة، الثانية، ص 173

² - عبد المنعم السيد علي، اقتصاديات النقود و المصارف، الأكاديمية للنشر - المفرق، طبعة الأولى، سنة 1988، ص 372

³ - عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، دور السياسة النقدية في دعم التنمية الاقتصادية، المنظمة العربية للتربية، دار الثقافة والفنون، ص

⁴ - عبد المنعم عفر، السياسة الاقتصادية والشرعية في الإسلام، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية طبعة الاولى 1987 ص 381

⁵ - سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة الكاظمة - الكويت، سنة 1982، ص 647

⁶ - مصطفى الشريفي، السياسات النقدية والمصرفية، مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية ص 1982 ص 239

القرارات : ففيما يخص الأهداف التي تسعى الدولة لتحقيقها فهو قرار سياسي يتخذ في الغالب على مستوى الحكومة ، وأما وسائل تحقيق تلك الأهداف فهي مقررات تتصل بالبنك المركزي بالتنسيق مع الجهات السياسية² ويعد مصطلح السياسة النقدية حديثا نسبيا ، فقد ظهر في القرن التاسع عشر مع ظهور الأزمات الاقتصادية والحروب ، ومع ظهور الأوراق المالية النقدية والمشاكل المتعلقة بها وبغيرها من أمور النقد وخاصة التضخم ولا يعني تأخر ظهور مصطلح السياسة النقدية عدم وجود التطبيق العملي لها قبل ذلك ، فقد قامت الدولة الإسلامية في بداية الأمر بسك النقود وتمييز الخالص من المغشوش منها وتحديد مقدار التداول منها ، حفظا للحقوق وتحقيقا لاستقرار الأسعار ، وكل ذلك من صنيع السياسة النقدية³

من التعاريف السابقة يمكن استخلاص أهم العناصر المكونة للسياسة النقدية كما يلي :

- تتمثل السياسة النقدية في مجموعة من الإجراءات التي تتغير بتغير هدف السياسة الاقتصادية المنشودة من طرف كل دولة.

- وجود سلطة مشرفة على إدارة السياسة النقدية وتمثل في السلطة النقدية (البنك المركزي مثلا)

والتي تتماشى مع التنظيم النقدي السائد في كل دولة .

- التأثير على السيولة النقدية بهدف تنظيمها لضمان استقرار الأسعار وسوق الصرف⁴

المطلب الثاني : أهداف السياسة النقدية

إن السياسة النقدية جزء من السياسة الاقتصادية . ذلك أنها تساهم في تحقيق الأهداف العامة

للسياسة الاقتصادية ، إضافة لما للنقود من تأثير على المتغيرات الاقتصادية الكلية الأخرى .

تختلف أهداف السياسة النقدية تبعا لمستويات التقدم والتطور الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات المختلفة والنظم الاقتصادية والاجتماعية السائدة وظروف احتياجات وأهداف هذه المجتمعات وتسعى السلطات النقدية من خلال السياسة النقدية إلى تحقيق جملة أهداف منها :

² - عبد المنعم السيد علي، مرجع سبق ذكره ص 375

³ - المرجع السابق، ص 372

⁴ - قويدر عياش، السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر ، 1999 ص 22

1 - العمل على استقرار قيمة النقود :

يعد تحقيق استقرار قيمة النقود وسيلة هامة لتحقيق الاستقرار الإقتصادي والإجتماعي في الدولة ولذلك تسعى السلطات النقدية لتحقيقه من خلال تفاعلي العوامل المسببة للأزمات الإقتصادية من تضم وانكماش عن طريق إدارة أرض النقود بحيث تزداد الكتلة النقدية بنسبة مماثلة لزيادة حجم الإنتاج الحقيقي من السلع والخدمات ، فيتوازن الإدخار والإستثمار المرغوبين ، ويتحقق مستوى الإستخدام الكامل ، أما الأسعار فتبقى حرة في التغيير تبعا للتغيرات في مستوى الكفاءة الإنتاجية وتبعا للتغيرات في تفضيلات المستهلكين بين الأنواع المختلفة للسلع ، ويتطلب استقرار قيمة النقود تدلا مستمرا من قبل السلطات النقدية، للتأثير في تدفق الدخل عن طريق الإدارة الرشيدة والمستمرة لعرض النقد¹.

إن الآثار السلبية للأزمات الإقتصادية ، وخاصة حالة التضخم منها جعلت هدف استقرار المستوى العام للأسعار ، من خلال استقرار قيمة النقود ، هدفا إستراتيجيا يمكن أن يتحقق من خلاله معدلات جيدة في النمو الإقتصادي مما جعل مختلف الدول المتقدمة تتجه في الأونة الأخيرة نحو تكاليف البنك المركزي بمهمة رئيسية هي الحفاظ على استقرار الأسعار واعطائه الإستقلالية في إدارة السياسة النقدية بالطريقة المناسبة لتحقيق هذه الأهداف ويأتي إعطاء الأولوية لهدف استقرار الأسعار².

2- تحقيق معدل نمو مرتفع للدخل الوطني

إن تحقيق النمو الإقتصادي يتطلب تظافر جهود الدولة والأفراد نحو التقدم الفن الإنتاجي وتحسين استخدام الموارد الطبيعية وزيادة إنتاجية العمل وهذا لتحسين مستوى المعيشة مما يؤدي إلى الإستقرار الإجتماعي والسياسي³ وتحقق السياسة النقدية هذا الهدف من خلال تعبئة المدخرات واستغلالها استغلالا أمثل، من خلال زيادة نسبة الإستثمارات إلى اجمالي الدخل القومي، مما يؤدي الى زيادة حجم الدخل الناتج القومي وتوجيه الإستثمار نحو القطاعات التي تخدم النظام الإقتصادي بزيادة معدلات نموها⁴

3- المساهمة في تطوير الجهاز المصرفي بما يخدم الإقتصاد القومي

يتطلب تحقيق الهدفين السابقين ، تحقيق تطور في مؤسسات المصرفية والمالية بما يتلاءم وطبيعة النظام الإقتصادي والأهداف المراد تحقيقها ويعتمد ذلك على الأسس التالية :

¹ - عبد المنعم السيد علي، مرجع سبق ذكره ص 394

² - زينب عوض الله ، أسامة محمد القولي ، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية د، ط 2003 ص 302

³ - عبد المنعم عفر، الإقتصاد السياسي ، ج 4 ، الإقتصاد الكلي ، دار البيان العربي - جدة ، السنة 1979 ، ص 310

⁴ - ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران ، طبعة - الأولى، 1999، ص 430

³ - عبد المنعم عفر، الإقتصاد السياسي ، مرجع سبق ذكره، ص 310

3-1- تطوير النظام النقدي بمكوناته المختلفة ، سواء المؤسسات التي تعمل فيه أو القوانين التي تحكمه والسياسات المتبعة مما يمكن المصرف المركزي من التحكم في حجم الكتلة النقدية ونشاطات المصارف التجارية .

3-2- ايجاد المؤسسات اللازمة والآليات المناسبة لتعبئة المدخرات الكافية وتوجيهها نحو الإستثمارات ذات الأولوية .

3-3- اتخاذ الإجراءات الوقائية اللازمة لتفادي الوقوع في الإختلالات النقدية ، التي تؤثر سلبا على مسار النشاط الإقتصادي وتوزيع الموارد ، ثم اتخاذ السياسات النقدية المناسبة كلما استدعى الوضع الإقتصادي ذلك¹

4 - تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات

ميزان المدفوعات للدولة هو : "سجل منظم يدون فيه كل المعاملات الإقتصادية التي تتم بين المقيمين في بلد معين وبلاد أخرى خلال فترة زمنية معينة وعادة ما تكون سنة² ولكن هناك اختلاف بين الإقتصاديين في نظرهم إلى تحديد السياسة الواجب إتباعها لتحقيق التوازنين ، فالتوازن الداخلي للإقتصاد يختلف عن التوازن الخارجي ، فيمكن أن يتحقق التوازن الداخلي عند الوصول إلى العمالة مع المحافظة على استقرار المستوى العام للأسعار ، إما التوازن الخارجي فيتحقق عند توازن ميزان المدفوعات للبلد ، وإذا نشأ تناقض بينهما فإن الميزان الداخلي يأخذ عادة أولوية على الميزان الخارجي ، ومع وجود هدفين ، فإنه من الضروري عادة توافر أداتين من أدوات السياسة كحد أدنى لتحقيق كلا الهدفين بالكامل ، وكل أداة سياسة ينبغي تتزاج مع الهدف الذي تكون فيه أكثر فعالية³.

ويرى البعض أن السياسة المالية تنجح في تحقيق التوازن الداخلي بينما تنجح السياسة النقدية في تحقيق التوازن الخارجي⁴.

وهكذا فإن دور السياسة النقدية في تقليل العجز في ميزان المدفوعات يبرز من خلال قيام البنوك المركزية باستخدام أدوات السياسة النقدية مثلا رفع سعر الخصم، لأنه يجعل البنوك التجارية ترفع من أسعار الفائدة وإذا ارتفعت فإن الإقبال على الإئتمان أو طلبه سينخفض ، وهو ما سيجعل الأسعار تميل إلى

1- محمد زكي الشافعي ، التنمية الإقتصادية ، الكتاب الاول ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1970 ص84

2- اسماعيل شلي ، التجارة الدولية ، جامعة الزقاريق ، مصر ، 1982 ص 95

3- دومينيك سلفاتور ، الإقتصاد الدولي سلطة ملخصات شوم ، ترجمة محمد رضا ، ديوان المطبوعات ، الجزائر 1993 ص 189

4- حمدي عبد العظيم ، السياسات النقدية والمالية في الميزان ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة 1980 ص 117

الإخفاض أيضا ، لان الطلب قد يقل على السلع المعروضة ، وإذا انخفضت الأسعار محليا فان هذا الاجراء سيؤدي إلى تشجيع الصادرات ، والى تخفيض الطلب على السلع الخارجية طالما إن الأسعار المحلية منخفضة ، وبالتالي تدفق أموال أجنبية إلى داخل الدولة ، وهذا ما يساهم في تخفيض العجز في ميزان المدفوعات . وعليه فان هذه الإجراءات تجعل دور السياسة النقدية مهما في تصحيح اختلال ميزان المدفوعات ، وخاصة عندما يعاني الإقتصاد من معدل مرتفع للتضخم ، بإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي إلى رفع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي.

المطلب الثالث : أدوات السياسة النقدية

أولا - الأدوات الكمية للسياسة النقدية :

ينصب عمل الأدوات الكمية أو وسائل الرقابة إلى التأثير في حجم الائتمان الذي تقدمه البنوك وبغض النظر عن أوجه استعمالاته ، وستضع البنك المركزي أن يؤثر على حجم السيولة النقدية التي تمتلكها البنوك وفي نسبة هذه السيولة إلى الودائع باستخدام مجموعة من الوسائل الكمية .

1- سياسة معدل إعادة الخصم :

يقصد بمعدل إعادة الخصم الفائدة التي يخصم بها البنك المركزي الأوراق المالية والتي تقوم بخصمها البنوك التجارية . وتعتبر عملية إعادة الخصم شكلا من أشكال إعادة التمويل التي يقوم بها البنك المركزي لتزويد البنوك التجارية بالسيولة¹، ولا يتم تحديد هذا السعر بناء على عرض كمية الأوراق التجارية المقدمة للخصم أو الطلب على السيولة بل يتحدد من طرف البنك المركزي حسب السياسة المراد تطبيقها من أجل التأثير على السوق النقدية وعلى قدرة البنوك التجارية في خلق الائتمان .

ومهما لقيت سياسة معدل إعادة الخصم من معارضة أو قبول لها فإنها تبقى لها أثرها المعنوي على البنوك التجارية ، فكلما تحرك هذا المعدل إلى الإرتفاع أو الإخفاض فان البنوك تأخذ بعين الإعتبار ، وفي الوقت الحاضر أصبحت هذه السياسة مجرد مؤشر للبنوك التجارية عن اتجاه السلطات النقدية².

2- سياسة السوق المفتوحة:

تعتبر سياسة عمليات السوق المفتوحة أكثر فعالية كأداة عامة للسياسة النقدية وأكثر دقة تستخدمها السلطة النقدية في الرقابة على الائتمان³. وتظهر هذه الأهمية من خلال ما تمارسه هذه السياسة

¹ - محمد خليل برعي ، عبد الهادي سويغي ، النقود والبنوك ، مكتبة النهضة الشرق ، جامعة القاهرة 1984 ص 118

² - محي الدين الغريب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة 1972 ص 80

³ - جاري سيجل ، النقود والبنوك والاقتصاد ، ترجمة طه عبد الله منصور ، دار المريخ ، الرياض 1987 ص 269

² - محمد زكي ، الشافعي مقدمة في النقود والبنوك ، ص 299

من تأثير على الإحتياطات النقدية للمصارف التجارية، ففي حالة انخفاض مستوى النشاط الإقتصادي والرغبة معالجة الكساد عن طريق زيادة الإنفاق الكلي ، يدخل البنك المركزي السوق مشتريا بعض السندات والأوراق المالية وبالتالي يصبح بإمكان البنك التجاري أن يزيد حجم الإئتمان وهو ما يؤدي إلى زيادة القوة الشرائية ، ويزداد بالتالي الإنفاق الكلي في المجتمع .

وهذا عندما يتبع البنك المركزي سياسة نقدية توسعية للخروج من حالة الركود ، أما في حالة التضخم فان البنك المركزي سيعمل على الحد من الإئتمان ، وامتصاص العرض النقدي الفائض، وذلك بإتباع سياسة نقدية انكماشية ، فهو يدخل إلى سوق بائعا للأوراق المالية ، فتدفع البنوك التجارية ثمنها نقدا فتتخفف الإحتياطات النقدية للبنوك التجارية وبالتالي تقل قدرتها على منح الإئتمان مما يقلل من حجم الإستثمار والدخل والعمالة وتتنخفض أسعار السندات ويرتفع سعر الفائدة .

3- سياسة الإحتياطي الإجباري :

وهي نسبة من الإحتياطي النقدي القانوني الواجب الاحتفاظ به من قبل المصارف المركزية لدى البنك المركزي ، إذ يقوم هذا الأخير بتغيير هذه النسبة بالزيادة أو النقصان ، تبعا للأوضاع الإقتصادية السائدة¹. ففي حالة إتباع سياسة توسعية لإنعاش الإقتصاد، يقوم البنك المركزي بتخفيض نسبة الإحتياطي الإلزامي ، الأمر الذي يرفع من قيمة حجم الطلب الكلي وينتعث الإقتصاد وتنتهي الفجوة الركودية أما في حالة إتباع سياسة انكماشية فعلى البنك المركزي فرض نسبة احتياطي الإلزامي أكبر ، مما يقلل قدرة البنوك على خلق النقود والإئتمان ، ويقلل حجم النقد في البلاد ويساعد على مكافحة التضخم .

وتعتبر نسبة الإحتياطي الإجباري أهم الأدوات وأكثرها استخداما في الإقتصاديات النامية لعدم وجود سوق مال حقيقي يمكن للبنك المركزي من خلاله إتباع سياسة السوق المفتوحة أو سعر إعادة الخصم².

ثانيا: الأدوات الكيفية للسياسة النقدية :

إن البنك المركزي يستخدم أدواتا كيفية أو نوعية للتأثير على اتجاه الإئتمان وليس حجمه الكلي ، وهذه الأدوات كثيرة يمكن أن نلخصها فيما يلي :

2-1- سياسة تأطير القروض:

وهو إجراء تنظيمي تقوم بموجبه السلطات النقدية بتحديد سقف لتطور القروض الممنوحة من قبل البنوك التجارية بكيفية إدارية مباشرة وفق نسب محددة خلال سنة وأن لا يتجاوز مجموع القروض الموزعة نسبة معينة.

وفي حال الإخلال بهذا الإجراء تتعرض البنوك إلى عقوبات ، واعتماد البنوك هذا الأسلوب من طرف السلطات النقدية من اجل التأثير على توزيع القروض باتجاه القطاعات التي تطلب موارد مالية كبيرة وتستخدم هذه الأداة لمنع استخدام التسهيلات الائتمانية بغرض المضاربة في السندات بحيث يقوم البنك المركزي بتثبيت هامش للقروض الموجهة للاستهلاك حسب الظروف الاقتصادية سواء حالة رواج أو كساد¹

2-2- السياسة الإنتقائية للقرض :

وينتهج البنك المركزي سياسة انتقائية تجعل القرارات تتعلق فقط ببعض القطاعات التي يعتبرها أكثر مردودية للإقتصاد الوطني فيقوم بتوجيه القروض إليها بحيث تكون قراراته كفيلة بإعطاء التسهيلات في منح القروض إلى هذه القطاعات ، وغرض الأساسي من استخدام السياسة الانتقائية للقروض هو التأثير على التوجيه القروض نحو القطاعات الاقتصادية والاستخدامات المرغوبة ، ويمكن أن تأخذ هذه السياسة عدة أشكال منها :

- قرار معدل خصم مفضل .
- إمكانية إعادة الأوراق التجارية التي تتوفر فيها الشروط الضرورية لهذه العملية .
- إعادة خصم الأوراق فوق مستوى السقف .
- تغيير مدة استحقاق القروض ومعدل فوائدها

¹ - فتح الله دلعلو ، الاقتصاد السياسي، توزيع المداحيل ، النقود والائتمان ، دار الحداثة ، لبنان 198 ص 244

² - وسام ملاك ، النقود والسياسات النقدية الداخلية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت 2000 ص 256

المبحث الثالث: العلاقة بين السياسة المالية و النقدية

يمكن أن يجمع المعنى الواسع للسياسة الاقتصادية كل الإجراءات التي تحكم سلوك عمل السلطات العامة وهي بصدد التدخل في الحياة الاقتصادية، أما المعنى الضيق للسياسة الاقتصادية فيجعلها تنحصر في جانب واحد من الجوانب الثلاث للتدخل (السياسة المالية، السياسة النقدية، التدخل المباشر من خلال القيود، والترخيص)، فهي بذلك تقوم بالرقابة المباشرة للتغيرات الأساسية للاقتصاد الوطني مثل الإنتاج والاستثمار والاستهلاك والادخار، والصادرات والواردات، والصرف الأجنبي والأجور، وعليه فان السياسة الاقتصادية بالمعنى الواسع يمكن أن تضم السياسة النقدية والمالية وبالطبع السياسة التجارية تندرج تحت السياسة الاقتصادية فهي جزء منها وتتخصص بأمور الصادرات والواردات والإعانات والصرف الأجنبي... إلخ، ولهذا سنحاول إلقاء الضوء على أهمية التنسيق وشروطه مع الأخذ في الاعتبار الآثار المترتبة على عدم وجود التنسيق.

المطلب الأول: السياسة النقدية والمالية كأهم أدوات الإدارة المالية العامة

الإدارة المالية العامة في إطارها العام، مصطلح واسع يضم مجموعة التشريعات المالية، ومتطلبات تنفيذها والإجراءات وأساليب العمل التي تستخدمها في تصريف الأمور المالية للدولة. يقع على عاتق الإدارة المالية في الأجهزة الحكومية ثلاث مسؤوليات رئيسية أولها تقديم النصح أو المشورة المالية، وثانيها توفير المعلومات المالية وأخيرا الرقابة المالية. ويدخل في إعداد اختصاصات ومسؤوليات الإدارة المالية العامة التشريعات الضريبية والجمركية، إدارة الملكية العقارية للدولة، الإجراءات المالية والمحاسبية المتعلقة بالجباية والصرف، والتوثيق المالي والمحاسبي، النظم المحاسبية المتبعة بما في ذلك الأسس المحاسبية ونظم المعلومات وأساليب الرقابة الداخلية والخارجية. فالدراسات في الإدارة المالية العامة لا تنصب أساسا على الزاوية المالية بقدر ما تنصب على الزاوية الإدارية، حيث يتمركز نشاطا في هذا الشأن على ثلاث محاور جوهرية هي:

- تحصيل الإيرادات، - توزيع النفقات.
 - الرقابة على الموارد المالية، وضمان الاستخدام الأمثل لها.
- وفي سبيل ممارستها لهذه المهام المختلفة تظل الإدارة المالية محكومة بإطار عام ينظم ويضبط تحركها وهو ما يسمى بالسياسة المالية للدولة والتي تقع بدورها في إطار أكثر شمولية يسمى بالسياسة العامة للدولة، واهم ما تمارسه الإدارة المالية العامة في مجال تحصيل وتعبئة الموارد المالية ما يلي:
- المساهمة في دراسة وتحديد مصادر تمويل النشاطات الحكومية المختلفة.

- المساهمة في دراسة وتحديد الحجم الكلي للإيرادات العامة المطلوبة.
- القيام بتحصيل الأموال التي تم تحديدها خلال الفترة الزمنية المحددة مع القيام على صيانتها والمحافظة عليها وفيها يختص بتوزيع الموارد المالية للدولة فان الإدارة المالية العامة تضطلع بعدة ادوار هامة يمكن تلخيصها فيما يلي:

- المساعدة في تحديد حجم وأولويات الإنفاق الحكومي وذلك في إطار السياسات العامة للدولة.
- المساعدة في تحضير مختلف البيانات والجداول والدفاتر اللازمة لتنفيذ عمليات الصرف على مختلف أوجه النشاط الحكومي.

- القيام بعمليات الصرف للأموال العامة في إطار القوانين والنظم المالية للدولة.
لا شك أن تنفيذ تلك المهام لا يمكن أن يتيسر دون دراسات مسبقة، وبذلك يمكن القول بان الإدارة المالية العامة يجب أن تقوم بإجراءات البحوث والدراسات المطلوبة وبكل دقة قبل إقدامها على تحديد حجم وأولويات ومجالات لإنفاق الحكومي في هذا الصدد فإن على الإدارة المالية العامة يجب أن تفاضل بين المنافع العامة من اجل الوصول إلى تحقيق أقصى المنافع بأقل حجم من النفقات.

أما فيما يخص عملية الرقابة المالية التي تهدف إلى ترشيد إنفاق الأموال العامة والمحافظة عليها وصونها من عبث العابثين فان الإدارة المالية العامة تقوم بدور يعتبر في غاية الأهمية ويمكن تلخيصه فيما يلي:

- المساهمة في تطوير القوانين واللوائح والنظم التي تساعد على المحافظة على الأموال العامة.
- تصميم الدفاتر والنماذج والجداول البيانية المتعلقة بعمليات تحصيل الإيرادات العامة والتحكم في التصرف فيها.

- إعداد التقارير الدورية والإحصاءات الخاصة بتحصيل وصرف الأموال العامة.

وأخيرا تمتاز الإدارة المالية العامة بعدة مزايا منها:

- تعالج النشاطات المالية في القطاع العام، يعني مصادر الأموال العامة واستخدام الأموال العامة.
- تولي الموازنة العامة اهتماما خاصا، وما الموازنة إلا خطة مالية سنوية تعكس السياسات المالية لبلدها وتعالج مصادر الأموال العامة وطرق استخدامها.

- تتقاسم الأجهزة المالية للدولة وظيفتها المالية المتمثلة في التخطيط ورسم السياسات النقدية والمالية وتنفيذ هذه السياسات ومتابعتها والرقابة عليها وتطويرها وغير ذلك من الأعمال التي يتطلبها حسن استعمال وإدارة الأموال العامة غير أن الإدارة العامة المباشرة للأموال الحكومية تعتبر وظيفة متخصصة لعدد معين من الأجهزة الحكومية التي أنشأت لهذا الغرض، وتتمثل الأجهزة الرئيسية للإدارة المالية العامة في كل من:

-وزارة المالية، - البنك المركزي، - ديوان المحاسبة.

- يتضح من خلال السرد السابق لبعض مهام الإدارة المالية العامة أن كل من السياسة المالية والنقدية تعدان أداتين هامتين لهذه الإدارة.

المطلب الثاني: أهمية التنسيق بين السياسة المالية والنقدية

لكل دولة أهداف اقتصادية تسعى لتحقيقها وهي في ذلك تستند إلى سياسة اقتصادية عامة بهدف بلوغ تلك الأهداف، من مكونات السياسة الاقتصادية نجد المالية والسياسة النقدية التي تمثل احد الركائز الأكثر دعامة لها وغالبا ما تضع الدولة أهدافا للسياسة الاقتصادية تسعى لتحقيقها عن طريق أدوات ووسائل هاتين السياستين.

نظرا لهذه الأهمية الكبيرة التي تتمتع بها كل من السياستين فان التنسيق بينها وبين أهداف كل منها، أصبح ضرورة حتمية لا مفر منها، هذا بهدف تجنب التضارب بين أهداف ووسائل كل من السياستين (النقدية والمالية) أو بين وسائل وأهداف كل سياسة وحدها.

إن أهمية التنسيق بين السياستين تتجلى في قدرتها على مواجهة بعض الأزمات الاقتصادية كالضغوط التضخمية التي تتمثل في انخفاض العرض الكلي من السلع والخدمات عن الطلب الكلي، نظر الوصول الاقتصاد إلى مرحلة التشغيل الكامل، حيث لا يمكن زيادة حجم الإنتاج، و لإعادة التوازن بين الطلب الكلي و العرض الكلي و للتخفيف من حدة الضغوط التضخمية، تتخذ كل من السلطة النقدية والمالية إجراءات وتدابير يمكن حصرها فيما يلي¹:

- يقوم البنك المركزي (السلطة النقدية) بامتصاص الكمية الزائدة من المعروض النقدي أي تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم الائتمان المصرفي الذي تقدمه المصاريف (البنوك) التجارية إلى الأفراد و المشروعات مما يؤدي إلى تقليص حجم الإنفاق ومن ثم الطلب الكلي، بالإضافة إلى تقليص حجم القروض الحكومية الموجهة للأفراد والبنوك أو القيام بالاقتراض من الأفراد (طرح السندات الحكومية) بهدف تخفيض حجم الكتلة النقدية المتداولة لدى الأفراد، و بالتالي تخفيض الإنفاق الاستهلاكي و الاستثماري.

- كما تقوم السلطة المالية و في نفس المجال بالعمل على تخفيض حجم الإنفاق الحكومي وذلك بالتخفيض من حجم الدخول، بالإضافة إلى زيادة حجم الإيرادات الحكومية من خلال الرفع من مقدار

¹ - الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار زهران للنشر طبعة الأولى، عمان، 1999، ص 98-100

الضرائب المباشرة وغير المباشرة، و التخفيض من حجم الإعانات.

من خلال ما تم سرده للإجراءات و التدابير المتخذة من طرف السلطتين النقدية و المالية يتضح أن كل منهما يسعى إلى تحقيق قدر من الاستقرار في مستويات الأسعار، وخلق توازن بين العرض الكلي و الطلب الكلي لهذا يستوجب التنسيق و الملائمة بين السياستين لافتراض الآن أن الاقتصاد يعاني من البطالة و الركود الاقتصادي فإن السياسة الاقتصادية و المتمثلة في السياسة النقدية و السياسة المالية في هذه الحالة تهدف إلى تحقيق قدر من الرواج الاقتصادي وذلك عن طريق مجموعة الإجراءات و التدابير تكون عكس ما اتخذ من إجراءات في فترات التضخم وذلك على النحو التالي :

- تقوم السلطة النقدية (البنك المركزي) بتوسيع الائتمان و بالتالي زيادة حجم المعروض النقدي ومن ثم زيادة حجم الطلب الكلي كما يقوم البنك المركزي باستخدام الوسائل الكمية و الكيفية لتشجيع البنوك التجارية على منح القروض بهدف زيادة حجم الإنفاق الكلي (وذلك بتخفيض سعر إعادة الخصم مثلاً. في حين تعمل السياسة المالية على زيادة الإنفاق الحكومي و الجاري و الاستثماري بزيادة الإنفاق الكلي، كما تلجأ إلى تخفيض حجم الضرائب المباشرة و غير المباشرة مع الرفع من المدفوعات الحكومية (الإعانات) لزيادة حجم الطلب الكلي.

مما سبق يلاحظ أن الهدف الذي تسعى إليه كل من السياسة المالية و النقدية هو هدف مشترك و المتمثل في زيادة حجم الطلب الكلي و بالتالي زيادة حجم الإنتاج و التشغيل و الدخل الوطني ومن ثم دفع الاقتصاد نحو الرواج الاقتصادي أي معالجة أزمة الركود الاقتصادي.

من خلال ما سبق و في الحالتين (تضخم أو ركود) يتضح جلياً ضرورة التنسيق و الملائمة بين السياسة النقدية و السياسة المالية حتى تحقق الدولة ما تطمح إليه و المسطر في سياستها الاقتصادية العامة.

1-1- منحى فيليبس¹

عندما تلجأ الحكومة إلى تخفيض نفقاتها بهدف الحد من مستوى الإنفاق و من ثم حجم الطلب الكلي في فترات التضخم غير أن هذا الإجراء ينجم عنه بطالة في الأيدي العاملة.

أما في حالة ما إذا قامت الحكومة بزيادة نفقاتها بهدف زيادة مستوى الإنفاق مما يعانيه الاقتصاد من ركود فالنتيجة هي زيادة في المستوى العام للأسعار، هنا تواجه الحكومة مشكلة المفاضلة بين زيادة مستوى الاستخدام وقبول الارتفاع العام للأسعار، أي المفاضلة بين البطالة و التضخم و هذا ما يوضحه منحى فيليبس

¹ - دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية. مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 1999. ص51

فإذا كان هدف الحكومة هو تحقيق الاستقرار في الأسعار فعندئذ يجب أن نقبل بقدر من البطالة قدره 9% مثلاً.

أما إذا كانت الحكومة تهدف إلى رفع مستوى الاستخدام و التقليل من معدل البطال، فمثلاً إذا أرادت تخفيض البطالة إلى 2% فعليها أن تقبل بزيادة في الأسعار قدرها 5%، وهنا تظهر مشكلة المفاضلة كما ذكرنا سابقاً بين البطالة والتضخم أي الاختيار بين أفضل المستويات للاستخدام ومستوى الأسعار حتى تصل إلى أفضل النتائج المسطرة ضمن السياسة الاقتصادية للدولة ، التي يمكن أن تجعل المنحنى ينتقل ناحية اليسار، الانتقال الذي يدل على تحقيق أدنى مستويات البطالة مع أدنى معدل للتضخم الأمر الذي يعني تطور مهارات العمال و تحسين أدائهم الإنتاجي.

المطلب الثالث: شروط التنسيق بين السياسة المالية و النقدية

إن هدف التنسيق بين السياسة المالية و النقدية هو تعظيم الأداء الاقتصادي ككل في الأجل الطويل، كذلك عن طريق تحقيق:

1- أهداف السياسة النقدية و التي تتضمن¹ :

- الاستقرار في المستوى العام للأسعار؛

- تقوية البنك المركزي وتحقيق استقلاليتة؛

- أهداف السياسة المالية، و هي تخفيض تكاليف خدمة الدين العام بالإضافة إلى الأهداف الاقتصادية الأخرى. ولتحقيق التنسيق بين السياسة النقدية و المالية بهدف تحقيق الأهداف المشار إليها أعلاه يشترط توفر:

1-1- وضوح السياستين النقدية والمالية

من الأهمية أن تكون كل من السياسة النقدية واضحة وموضوعة بدقة، حتى تستطيع كل من السلطة النقدية والسلطة المالية أن ينساقا بين سياستيهما و يأتي ذلك من منطلق أن ضعف إحدى السياستين يثقل على كاهل الأخرى، كما أن التنسيق الكفء بين السياسات النقدية والمالية يشترط فعالية السياستين و هو شرط ضروري ليكونا معا برنامجاً قوياً يتمتع بالوصول إلى مصداقية لكلتا السياستين

¹ - مركز دراسات الوحدة العربية، الاصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية. الطبعة الأولى، بيروت، 1999. ص78

1-2- المشاركة الكاملة في صياغة و تنفيذ السياسات

حيث يتطلب التنسيق بين السياسة المالية و السياسة النقدية مشاركة كاملة بين السلطة النقدية و السلطة المالية في صياغة و تنفيذ السياسة و الرقابة على تأثيراتها، و الاتفاق على رد الفعل المناسب في إطار صياغة موحدة، مما يجعل هذه السياسة تصل للنجاح في اقتصاديات الدول و خاصة النامية منها. إن تضارب السياسة النقدية و السياسة المالية هو سبب أساسي لنقص المصادقية لدى الوحدات الاقتصادية تجاه تلك السياسات ولذلك فإن البنوك المركزية يجب ألاّ يتخذ سياسات نقدية تتعارض مع السياسات الأخرى كما يجب التركيز على إعادة تشكيل السياسات المالية بما يتناسب مع السياسات النقدية بهدف مكافحة التضخم بالاعتماد على الضريبة المباشرة و الانضباط المالي. و يفيد التعاون هنا بين السلطات النقدية و المالية في تحقيق الأهداف المشتركة للسلطتين دون التأثير على مصداقية السياسة الاقتصادية ككل.

2- إجراءات التنسيق بين السياسة النقدية و المالية

إن التنسيق الكفاء بين السياسة النقدية و السياسة المالية يتطلب ترتيبات دعم مؤسسية و تنفيذية، ولهذا سنحاول عرض الترتيبات اللازمة التي يجب أن تتخذها كل من السلطة النقدية و المالية في سبيل التنسيق بين السياسة النقدية و المالية.

2-1- ترتيبات تنفيذ التنسيق¹

تمثل ترتيبات تنفيذ التنسيق شرط من الشروط الرئيسية المحددة لدور و مسؤولية كل من السلطة النقدية و المالية وتشمل هذه الترتيبات ما يلي :

- استقلالية البنك المركزي؛
- منع التعارضات بين السياسة المالية و النقدية و معالجتها عن طريق الحد من اقتراض الحكومة المباشر من البنك المركزي؛
- توازن الميزانية أو التعهد بالحد من العجز؛

2-2- استقلال البنك المركزي غالبا ما يبحث على انفصال البنك و استقلاله عن السلطة

السياسية (الحكومة) وذلك بهدف ممارسة عمله كسلطة نقدية مسؤولة عن إعداد و تنفيذ السياسة النقدية، ومن ثم تحقيق أهداف هذه السياسة.

¹-قدي عبد المجيد، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص105-111

و أول ما يهتم به البنك المركزي هو هدف تخفيض التضخم، و لا يعني استقلالية البنك المركزي عدم وجود تنسيق في عملياته مع السلطة المالية سواء في الأجل القصير أو الطويل حيث يعتبر عنصر استقلالية البنك المركزي عنصر جد هام لنجاح السياسة النقدية والتي تعتمد أيضا على تطوير الوسائل المناسبة للتنسيق بين البنك المركزي و السلطة المالية.

إن استقلالية البنك المركزي المطلوبة ليست استقلالية مطلقة والمهم هنا هو توافر درجة من الاستقلالية تسمح للبنك المركزي باستخدام الآليات التنفيذية استخداما أفضل كما يحافظ على فعالية السياسة النقدية، و الأكثر من ذلك فإن البنك المركزي يحتاج أن يصمم أهدافه الأولية منفردا حيث هو المسؤول عن تنفيذ السياسة النقدية، ومن ثم تحقيق الأهداف الأولية التي تلخص في استقرار الأسعار.

و إذا كان هناك إطار عمل لا يشمل على استقلالية البنك المركزي مع وضوح هدف استقرار الأسعار فإن الوضع يصبح أكثر خطورة، لأنه في حالة عدم وجود تنسيق (أي تعارض) بين السياسة النقدية و المالية قد يدفع البنك المركزي تحت ضغوط حكومية لاعتبارات قصيرة الأجل و يكون لذلك تأثيرات خطيرة في الأجل الطويل.

ومما سبق يتضح أهمية وجود ترتيبات لمنع التضارب بين السياسة النقدية و المالية و التي تتمثل في الحد من اقتراض الحكومة المباشر من البنك المركزي و الحد من عجز الموازنة (توازن الموازنة).

2-3- الحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي

يعد الاقتراض من البنك المركزي هو المصدر الرئيسي للتمويل المحلي لعجز الموازنة، و قد يضر تكثيف الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي بالاقتصاد الكلي و هناك حتمية لاستقلال البنك المركزي لإيجاد ترتيبات مؤسسية للحد من الاقتراض الحكومي المباشر من البنك المركزي. حيث يتهدد هدف تخفيض التضخم، ومن المعروف أن بعض الدول تسمح بتحديد سقف الدين العام لا يتجاوز كل من البنك المركزي و الحكومة. و عند تقييم عمليات التنسيق تقوم الدول في مرحلة النمو بتطوير الترتيبات التي تجعل البنك المركزي يمتنع عن تقديم قروض مباشرة للحكومة، كذلك الإقراض غير المباشر مثل شراء البنك المركزي للسندات الحكومية من السوق الثانوي (من خلال عمليات السوق المفتوح، قبول الأوراق المالية كضمانات لإعادة التمويل للنظام المصرفي). وهو ما يجعل البنك المركزي يدير حجم أكبر من السيولة من خلال سوق السندات الحكومية.

2-4- الحد من العجز

في ظل استقلالية البنك المركزي و خاصة في الدول النامية، فإن السلطة المالية لا بد أن تمارس نوعاً من الترتيبات المؤسسية لتحسين الانضباط المالي. كما أن البنك المركزي لن يهتم بأي إجراءات لتضخيم الربح، لأن تضخيم الربح ليس من أهدافه، و لذلك قد لا يحقق أرباحاً مما يؤدي إلى عدم تحويل أي أرباح لوزارة المالية في هذه الحالة، أكثر من ذلك فإنه قد يحقق خسائر و في هذه الحالة فإن الحكومة ملتزمة بتعويض البنك المركزي عن خسائره، حيث أن خسائر البنك المركزي تحدث غالباً بسبب تأدية البنك المركزي لوظائفه ذات الطبيعة المالية.

2-5- لجان التنسيق

يمكن الوصول إلى التنسيق بين السياسة المالية و النقدية عن طريق لجان تنسيق رسمية أو غير رسمية لغرض إدارة الدين، و تتضمن هذه اللجان طبعاً أعضاء من وزارة المالية و البنك المركزي، و يتقابل أعضاء هذه اللجان بطريقة منتظمة لتبادل المعلومات، مع الأخذ في الاعتبار متطلبات التمويل الحكومية. ومناقشة وتحليل الأرصدة النقدية للحكومة و السيولة و تطوير السوق، ومناقشة إستراتيجية إنجاز الدين العام، كما تهتم هذه اللجان بتطوير سوق المال، و تقويم عمليات التنسيق المكثفة التي تجري من خلالها، و توفر الفرصة ليعلم كل عضو في هذه اللجنة أهداف العضو الأخر، و تساعد على إتباع الترتيبات و الإجراءات و المساعدة في إدارة الدين و الإدارة النقدية.

مما تم سرده من إجراءات لإحداث التنسيق بين السياسة المالية و النقدية نخلص إلى:
وجود بنك مركزي مستقل لا يعد كافياً، خاصة في ظل وجود كثير من المعلومات المتناقضة و التوقعات غير الأكيدة و التفاصيل المتغيرة، لذلك فإنه من الضروري أن يعمل كل من السلطة المالية والسلطة النقدية (البنك المركزي ووزارة المالية) سوياً في مراحل التصميم و التنفيذ و المراقبة للسياسات النقدية و المالية، وعند الضرورة يشتركان في تعديل و تنقيح السياسة الاقتصادية الكلية.
ولكن يشترط الإعلان بطريقة مستمرة عن كافة التطورات الاقتصادية و التغيرات في السياسة الاقتصادية الكلية. كما يتضح أن التنسيق بين السياسة المالية و النقدية على المستوى العملي يعد أمراً حتمياً، ويمكن برجة الأطر النقدية أو من خلال إتباع مزيج السياسات النقدية و المالية من خلال لجان التنسيق.

خلاصة الفصل

إن الدراسات التي تطرقت إلى قضايا التنمية الاقتصادية تؤكد على أهمية كل من السياسة المالية والنقدية في إنجاح الجهود التنموية المبذولة من طرف الدولة بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتوازن الكلي ، فمن خلال تعرضنا لمفهوم السياسة المالية والنقدية وتطورهما عبر مختلف المراحل الاقتصادية اتضح إن لهما مكانة هامة في السياسة الاقتصادية المعاصرة فهما أداة الدولة لتوجيه والإشراف على النشاط الإقتصادي دون تعرضه لمراحل الكساد والرواج التي تعصف به بين الحين والآخر وفي ظل التحولات الإقتصادية والمحيط المالي المتغير والمتنوع في ذات الوقت أوجب أن يكون التنسيق بين السياستين النقدية والمالية في اقتصاديات الدول.

الفصل الثاني:

مدخل نظري لميزان المدفوعات

مقدمة الفصل :

تعيش كل دولة في محيط تتواصل فيه مع بقية البلدان الإقتصادية تبادلية،تختلف من حيث طبيعة المضمون المتبادل و لمعرفة حصيلة هذه العلاقات تقوم كل دولة بإجمال معملاتها في سجل يسمى ميزان المدفوعات،الذي يوضح موقف كل دولة في نهاية الدورة،و من الضرورة أن يكون توازن بين مدفوعاتها للخارج و مقبوضاتها منه نتيجة المعاملات،لكن التوازن يعتبر حالة نادرة الحدوث في الإقتصاديات المتقدمة و النامية على السواء،لذلك فالحالة الأكثر إنتشارا هي الإختلال في شكل عجز أو فائض،و إستمرار الظاهرتين يشكل إختلال خارجيا ويجب معالجته.

هذا الإختلال تختلف أسبابه بإختلاف الظروف الإقتصادية كانت أو غير إقتصادية و هذه الأسباب تؤدي إلى ظهور أنواع مختلفة للإختلال تؤثر سلبا على الوضعية الإقتصادية للدولة العاجزة خاصة،مما يدفع الدول إلى البحث عن أنجح أساليب لمعالجة هذا الإختلال وفق مايتطابق مع طبيعته أو نوعه.

للقوف على الإختلال و التوازن في ميزان المدفوعات بكل جوانبه قسمنا هذا الفصل إلى مبحثين هما:

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات.

المبحث الثاني: سياسات تصحيح الإختلال في ميزان المدفوعات.

المبحث الأول: ماهية ميزان المدفوعات

نظرا للأهمية القصوى للعلاقات الاقتصادية الدولية بصورها المختلفة، و ما يترتب عليها من حقوق و إلتزامات يتعين أداؤها في تاريخ معين لذلك فمن المهم لكل دولة دائنة أو مدينة أن تعرف على وجه التحديد حقوقها و إلتزاماتها و من هنا كان عليها أن تعد سجلا وافيا تدون فيه مالها من حقوق و ما عليها من إلتزامات هذا السجل عرف إصطلاحا بإسم المدفوعات الدولية.

المطلب الأول: مفهوم ميزان المدفوعات

يعرف ميزان المدفوعات بأنه بيان أساسي و مشتق لجميع التعاملات الاقتصادية التي تتم بين المواطنين و حكومات و مؤسسات محلية لبلد من البلدان مع موظني حكومات و مؤسسات أجنبية و هو ذواجانبين لتلك المعاملات، كما أنه أسلوب لتنظيم الإستلامات و المدفوعات النقدية في تلك المعاملات الدولية خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة.

- ميزان المدفوعات هو عبارة عن سجل لمجمل المعاملات الاقتصادية بين المقيمين في دولة معينة و غير المقيمين فيها وذلك لمدة زمنية.

- أما الصندوق النقد الدولي ، فهو يعرف ميزان المدفوعات بأنه عبارة عن بيان إحصائي يوجز بأسلوب منهجي منظم، ما يجري من معاملات اقتصادية بين إقتصاد معين و العالم الخارجي.

وذلك خلال فترة زمنية محددة و من هذه التعريفات يتبين أن ميزان المدفوعات يعني تسجيل كافة العمليات الاقتصادية التي تقوم بها أي دولة أو مؤسساتها المحلية مع العالم الخارجي و تسجل كافة العمليات التي تقتضيها دفع مبالغ من قبل الدولة أو مؤسساتها إلى الخارج في الجانب المدين، في ما تسجل كافة العمليات التي تستدعي استلام الدولة لمبالغ من العالم الخارجي في الجانب الدائن منه¹.

ومن الناحية المحاسبية يكون ميزان المدفوعات في توازن بمقتضى إتباع طريقة القيد المزدوج في تسجيل القيود والتي يتم بموجبها تسجيل كل عملية تجري مع العالم الخارجي مرتين مرة في جانب الدائن ومرة في جانب

¹-سمير فجري نعمة:العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعرالفائدة و إنعكاسها على ميزان المدفوعات دار البازوني العلمية-طبعة 2011 ص 70

المدين، الأمر الذي يفسر التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات، وذلك بمقتضى تحركات الحساب الرأسمالي و المالي لتسوية المدفوعات الخارجية، غير أن هذا التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات بموجب طريقة القيد المزدوج. يخفي وراءها حقيقة الوضع الإقتصادي لهذا الميزان أي الإختلال و التوازن بالمعنى الإقتصادي و الذي يتطلب الوقوف عليه التميز بين الموازين الفرعية في الميزان الإجمالي و ملاحظة أرصدها¹. و بما أنه سجل محاسبي، فإن كل معاملة تحصل تدخل دائنه أو مدينة فالمعاملات الدائنة هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات داخلة أو حقوق للدولة إتجاه الخارج و تدخل بإشارة موجبة (+) مثل الصادرات. أما المعاملات امدنية: هي المعاملات التي يترتب عنها تدفقات خارجة أو إلتزمات الدولة إتجاه الخارج، تقبل بإشارة سالبة (-) مثل الواردات.

لكن هذا التسجيل تكتفه بعض المشاكل منها ، كيفية التفرقة بين المقيمين وغير المقيمين ، لأن التفرقة على أساس جنسية الشخص هي غير قطعية ، وهذا الرباط (الجنسية) غير كافي، وانما يؤخذ باعتبارات أخرى ، وعليه يقصد بالمقيم كل شخص طبيعي يكون البلد المعني اقامة دائنة له ، محلا لممارسة نشاطه الإقتصادي مهما كانت جنسيته ، مثلا : أن يكون جزائري مقيم في الجزائر أو في الخارج لمدة أقل من سنة ، أو شخص أجنبي مقيم في الجزائر لمدة تفوق السنة ، وبالتالي لا يعتبر السائح المبعوث والطالب كمقيم بالإضافة إلى الأشخاص المعنويين المتمثلين في هيئات حكومية ، شركات وطنية ، وفروع الشركات الأجنبية دائمة النشاط في البلاد ، لأنها تشارك في الإقتصاد الوطني ، أما غير المقيم فهو أي شخص معنوي طبيعي تكون إقامته مؤقتة في هذا البلد مثلا : السواح ، المبعوثين الدبلوماسيين ، والعاملين في القنصليات . يتم وضع ميزان وتبويب المبادلات التي فيه على أساس الغرض الذي يراد منه الإستعمال أو الدراسة ، وقد حاول صندوق النقد الدولي وضع هيكل موحد لميزان المدفوعات لمختلف الدول ، بشكل يسهل تحليل العلاقات الإقتصادية الدولية ، ويمكن مقارنة البلدان فيما بينها ، آخذين بعين الإعتبار في وقت تحقق العمليات

¹ - نعمت الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد (مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1988) ص 377

¹ - محمود يونس " إقتصاديات دولية " ، الدار الجامعية ، مصر 1999 ص 166

وليس وقت التعاقد عليها ، أي الفارق الزمني بينهما¹.

المطلب الثاني : أقسام ميزان المدفوعات

جرت العادت الى تقسيم ميزان المدفوعات على طرق مستقلة يضم كل منها متميزا من المعاملات الإقتصادية ذات طبيعة متشابهة أو المقاربة في أهدافها ، ومنه بين التقسيمات الشائعة فبهذا المجال نأخذ بالتقسيم الآتي لتمييزه بالوضوح والمنطقية .

أولاً: حساب العمليات الجارية:

هو ذلك المجال الذي يضم كافة المعاملات الإقتصادية الدائنة والمدينة التي تتم بين المقيمين وغير المقيمين خلال فترة زمنية معينة وترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة الزمنية محل الدراسة .
إذ يعتبر من أهم مكونات ميزان المدفوعات ، ويشمل كل العمليات التي لها تأثير على الدخل الوطني (الصادرات والواردات من السلع والخدمات) ويضم حسابين فرعيين هما :

1- الميزان التجاري :

وينقسم بدوره إلى الميزان أو الحساب التجاري السلعي والميزان الخدمي .

أ- الميزان التجاري السلعي :

ويطلق عليه أيضا ميزان التجارة المنظورة ، ويضم كافة السلع والخدمات التي تتخذ شكلا ماديا ملموسا
(الصادرات ، الواردات من السلع المادية التي تتم عبر الحدود الجمركية) .

ب- الميزان التجاري الخدمي :

ويطلق عليه ميزان التجارة غير المنظورة ، وتضم كافة الخدمات المتبادلة بين الدول (النقل ، السياحة التأمين ، دخول العمل ، عوائد رأس المال)
- أما من حيث القيد في ميزان المدفوعات فيمكن القول (إن كل عملية يترتب عليها عرض العملة الوطنية وطلب العملة الأجنبية تفيد فيجانب الخصوم أو جانب المدين)
حيث أنه كل عملية تؤدي إلى زيادة دائنية الدولة أو نقص مديونيتها تدرج ضمن جانب الأصول وكل

¹ - محمود يونس " إقتصاديات دولية " ، الدار الجامعية ، مصر 1999 ص 166

عملية يترتب عليها زيادة مديونية الدولة ونقص دائيتها تدرج ضمن جانب الخصوم .
SIF والواردات يتم تقسيمها على أساس نظام سيف FOB من المتعارف عليه دوليا أن الصادرات
يتم تقسيمها بطريقة فوب وأحيانا أخرى تقيم الصادرات بطريقة¹ FAS

2- حساب التحويلات الأحادية :

يشمل كافة المعاملات الإقتصادية الدائنة والمدينة والملزمة لجانب واحد ، وتتم بين المقيمين وغير
المقيمين خلال فترة زمنية معينة ، حيث أن هذا الحساب (تخصص المعاملات التي يترتب عليها تحويل
موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية الدول) .

بشمل هذا الحساب بندين،الأول يتعلق بالهبات والتعويضات الخاصة ، والثاني يتعلق بالهبات
والتعويضات العامة ، فالخاصة نجد فيه تحويلات الأفراد (بما فيها تحويلات المهاجرين إلى بلادهم الأصلية)
والمنظمات النقدية منها والعينية والعامة تدرج فيها كل التعويضات التي يعتبرها صندوق النقد الدولي
إجبارية ، وكذا الهدايا على أنواعها .

ومن أمثلة هذه المعاملات التعويضات طبقا للإتفاقيات الدولية بالمعقودة بين الدولتين كما حدث في ألمانيا
الغربية وإسرائيل بعد الحرب العالمية الثانية ، وكذا المنح للدول الآخذة في النمو و يمكن تحديد خصائص
المعاملات الإقتصادية المدرجة في حساب المعاملات الجارية على النحو التالي
ترتبط بالإنتاج والدخل خلال الفترة محل الدراسة² .
تتصف بالدورية والتكرار ، ويتم بغض النظر في حالات ميزان المدفوعات .

ثانيا : حساب رأسمال :

ويضم كافة التغييرات التي تطرا على أصول المقيمين و خصومهم إتجاه غير المقيمين ، حيث أنه (يسجل
حركات رؤوس الأموال بين البلد وبقية العالم التي ينشأ عنها في مركز دائنية أو مديونية البلد الخارجية ،

¹ - عرفات تقى الحسيني ، " التمويل الدولي " دار مجد لاوي ، عمان الأردن 2002 ص 115

² - سامي عفيفي حاتم " التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير " لدار المصرية اللبنانية 1994 ص 116

وكذلك التغييرات في الأصول الإحتياطية الرسمية للبلد).

1- حساب رأس المال طويل الأجل :

يشمل كافة التغييرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم غير المقيمين ، والتي يزيد عمرها عن عام ، ومن بين أهم بنود حركات رؤوس الأموال طويلة الأجل لإستثمارات المحفظة المالية ، الإستثمارات المباشرة ، القروض التجارية عند التصدير وعند الإستيراد ولذا القروض الأخرى .

2- حساب رأس المال قصير الأجل :

يشمل كافة التغييرات التي تطرأ على أصول المقيمين وخصومهم إتجاه غير المقيمين والتي لا يزيد عمرها عن عام.

ويتمثل في التغييرات الطارئة على الإلتزامات (الخصوم مثل الأرصدة الخارج من العملة المحلية والودائع الأجنبية في البنوك المحلية ، أذونات الخزنة ، وقروض قصيرة الأجل الممنوحة لهيئات حكومية أو مصرفية ولذا التغييرات الطارئة على الأصول مثل الأرصدة الدائنة في نطاق اتفاق الدفع الدولية ، القروض التي يمنحها القطاع الرسمي والبنوك بالخارج ، وأرصدة القطاع الرسمي والبنوك من الصرف الأجنبي¹ . كما يشكل هذا الحساب على...وفي الغالبية تتم حركات رأس المال قصير الأجل لتسوية ما يحدث بين المقيمين من عمليات في حساب العمليات الجارية وحساب رأس المال طويل الأجل) ويتم تحركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل لأغراض عديدة منها: التهرب الظروف غير الملائمة ، تحقيق ربح أكبر ، المضاربة .

3- حساب الذهب والصرف والصرف الأجنبي :

ويضم هذا الحساب كلاً من تحركات الذهب لأغراض النقدية ، وكذا رصيد العملات الأجنبية والودائع الجارية ، وحقوق السحب الخاصة لدى الصندوق النقد الدولي الدائمة والمدينة ويمكننا تحديد خصائص المعاملات الإقتصادية المدرجة في حساب رأس المال على الوجه التالي :

¹ - محمد عبد العزيز عجمية " الإقتصاد الدولي " الإسكندرية طبعة 2000 ص 52

*جميع هذه المعاملات لا ترتبط والدخل خلال فترة محل الدراسة .

*تتصف بنود الحساب رأس المال طويل الأجل بدورية وتكرار أمام بنود رأس المال قصيرة الأجل وميزان الذهب والصرف الأجنبي فهي بنود تعويضية تتحرك في الغالب لتحقيق قضية التكافؤ الحسابي لميزان المدفوعات

ثالثا - حساب السهو والخطأ :

إن التسجيلات في جانب الدائن والمدين قد لا تكون متماثلة نظرا آكون مصادر المعلومات المتعددة تختلف وتتعدد، ولهذا قد يحدث وأن يكون مجموع المبالغ الدائنة لا يساوي مجموع المبالغ المدينة ، والفرق بينهما يمثل القيمة التي تسجل في حساب السهو والخطأ ، كي يصبح ميزان المدفوعات متزنا حسابيا ، كما يعرف هذا الميزان أيضا بحساب التعديلات¹

¹ - سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره ص 117-118

الشكل العام لميزان المدفوعات :

الجدول (01/01) مكونات (الأهرام) ميزات المدفوعات

الدائن	مدين	الحساب
		<p>1 - الحساب الجاري:</p> <p>أ- السلع و الخدمات</p> <p>- السلع عند الشحن</p> <p>- النقل والتأمين</p> <p>- عمليات النقل الأحموي</p> <p>- السفر</p> <p>- دخل الإستثمار</p> <p>- عمليات الحكومية غير المدبجة في مكنتات آخر</p> <p>- سلع و خدمات أخرى</p> <p>ب- تحويلات بدون مقابل</p> <p>2 - حساب رأس المال:</p> <p>أ - رأس المال ما عدا الإحتياطات</p> <p>- الإستثمار المباشر</p> <p>- الإستقراضات الدولية طويلة الأجل</p> <p>- المجموع</p> <p>- صافي السهو و الخطأ</p>

		<ul style="list-style-type: none">- الميزان الشاملب - الإحتياطيات- الذهب النقدي- حقوق السحب الخاصة- وضع الإحتياطي في الصندوق- الموجودات من العملات الأجنبية- المستحقات الأخرى- إستخدام إئتمان الصندوق
--	--	--

المصدر: صندوق النقد الدولي (4-3-2-1)

المطلب الثالث: كيفية تسجيل في الميزان المدفوعات

إذا كانت بيانات الميزان المدفوعات تامة ودقيقة بالضرورة يتساوى مجموع الديون (الجانب المدين) ومجموع الحقوق (جانب الدائن)، لكن قلما يحدث ذلك في الواقع نظرا لوجود الآلاف من المعاملات الدولية التي تتم بين المقيمين في الدولة والعالم الخارجي وترجع حتمية التساوي بين الجانبين المدين والدائن في ميزان المدفوعات إلى الطريقة المحاسبية التي يقوم عليها القيد في الميزان، وهي طريقة القيد المزدوج، فكل معاملة من المعاملات الدولية تسجل مرتين الأولى في الجانب الدائن (+) إذا ترتبت عليها زيادة دائنية الدولة قبل الخارج (نقص مديونيتها للخارج) والثانية في جانب المدين (-) إذا ترتبت عليها زيادة المديونية الدولة للخارج (نقص دائيتها قبل الخارج)¹. ولتجنب ما قد يكون هناك من لبس في هذا الخصوص فينبغي التذكير بالقاعدة التالية: كل معاملة اقتصادية يترتب عليها زيادة دائنية الدولة قبل الخارج أو نقص مديونيتها للخارج تدرج في جانب الأصول من ميزان المدفوعات، وعلى العكس كل معاملة اقتصادية يترتب عليها زيادة مديونية الدولة للخارج أو نقص دائيتها قبل الخارج تدرج في جانب الخصوم من الميزان، ويصدق هذا الجميع معاملات سواء كانت تتضمن انتقال السلع أو انتقال رؤوس الأموال وبغض النظر عن نوعية العملية التي يتم بها سداد الحقوق أو الالتزامات .

فعلى سبيل المثال تدرج قيمة الصادرات في جانب المتحصلات بمجرد عبورها الحدود الجمركية، حيث تؤدي إلى زيادة حصيلة الدولة من العملات الأجنبية (أو حصيلة الدول الأخرى من العملة الوطنية)، ولكن عملية التصدير لا تنتهي عند هذا الحد إذ تقابل عملية إرسال البضائع إلى المشتري عملية دفع ثمنها إما العملة الأجنبية أو بالعملة الوطنية².

- يحتتم معه إدراجها في هذا الجانب ، أما إذا تم الدفع بالعملة الوطنية فذلك يفترض أن للمشتري رصيда دائنا لدى إحدى البنوك في دولة البائع وأن يسحب منه للدفع ثمن مشترياته وتغيير عملية السداد هذه من

¹ -أحمد مستور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار الجامعة بيروت 1999، ص 162

² -محمود يونس، اقتصاديات الدولة، مرجع سبق ذكره، ص 127

المدفوعات، وكذلك الحال بالنسبة للواردات حيث تدرج قيمتها في جانب المدفوعات لأنه يترتب عليها زيادة المديونية للخارج.

المبحث الثاني : سياسات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات:

ذكرنا من قبل أن ميزان المدفوعات للدولة هو مجرد سجل إحصائي للعلاقات الاقتصادية على اختلاف أنواعها التي قامت بينها وبين الدول الأخرى ، و لما كن هذا الميزان لا بد أن يتوازن توازيا حسابيا نتيجة تساوي الجانب المدين فيه مع الجانب الدائن ، فإن معى هذا أن تعامل جانبي الميزان في حد ذاته ليس نت شأنه إظهار أي شئى خاص يركز الدولة في الإقتصاد العالمي .

و إذا لم يكن للتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات أي معنوي على هذا النحو ، فلا بد أن يتركز تحليل هذا الميزان على مختلف المكونات الفردية التي يشتمل عليها ، و هنا لا يوجد أية حتمية أو ضرورة كما يتوازن كل حساب من هذه الحسابات على حدة ، أي لكي تتعادل القيمة الكلية لجانب الدائن في الحساب مع القيمة الكلية لجانب المدين فيه .

المطلب الأول: مفهوم الإختلال و توازن ميزان المدفوعات:

1- مفهوم توازن المدفوعات:

هذا التعريف هو الذي يعتمد عليه الاقتصاديون في الحكم على وضعية الميزان ، والتوازن بالمفهوم الإقتصادي لا يكون تحقيقه حتمي ، و لكن بتوافر ظروف إقتصادية ، سياسية و تجارية ملائمة ، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن و البمدين للميزان ، و إنما عل رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان ويمكن التمييز بين هذها الحسايات خلال الهدف من إجراءها و هي إما تلقائيته او مستقلة و إما عمليات تعويضية أو موازنة¹.

أ-العمليات التلقائية أو المستقلة:

وتعرف كذلك بالعمليات فوق الحظ ، و هي مجموع العمليات التي تتم لذاتها بغض النظر عن

¹ - عادل أحمد حشيش: أساسيات الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة مصر 2001-2002 ص 113

الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظرا لما تحققه من ربح ، ومثل هذه العمليات ، عمليات تصدير و إستيراد السلع والخدمات تلقي الإستشارات الأجنبية أو القيام بها ، أي المعاملات الجارية و الرأسمالية طويلة الأجل بالإضافة لرؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص و يكون الغرض منها المضاربة كلها تمثل العمليات التي تحدد بالمعنى الإقتصادي لميزان المدفوعات.

ب- العمليات التعويضية أو الموازنة:

ويطلق عليها كذلك بالعمليات تحت الخط، لأن هذه المعاملات لا تتم بذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي تجري تجرى بالنظر لحالة الميزان المدفوعات وسد ي ثغرة فيه وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتمحض أو ينتج عن العمليات التلقائية أو المستقلة، وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الاقتصادي، وتتمثل هذه المعاملات في: حركات رؤوس الأموال القصيرة الأجل على هيئة القروض التغيير في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الاستيراد والتصدير للذهب النقدي.

لكن الحكم على ميزان المدفوعات أنه في حالة التوازن من خلال طبيعة المعاملات التي تتم تصطدم بالمشكل تصنيف هذه المعاملات إلى التلقائية وتعرضية بعد أن تتم، وهناك طريقتين للتبويب الأولى تسمى بالميزان الأساسي والثانية بميزان التسويات¹

ويتم الاعتماد فيه على استقرار وديمومة المعاملات خلال الآجال القصيرة، وتشكل في هذا المجال المعاملات الجارية ولمعاملات الرأسمالية طويلة الأجل أهمية خاصة لما تتميز به من استقرار وبالتالي: تعتبر عمليات تلقائية أم رؤوس الأموال قصيرة الأجل والاحتياطات الرسمية فهي غير مستقرة ومعرضة لتغيرات قوية ومفاجئة، ناتجة عن السلوك المالي للمتعاملين الذين يغيرونه بطريقة سريعة في حالة تغير أسعار الصرف وأسعار الفائدة والميزان الذي يعتمد على هذا النوع من رؤوس الأموال يكون أقل استقرارا أيضا، لهذا يتم تصنيفها في العمليات التعويضية ويكون الميزان بهذا الشكل:

¹ سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية 2001 ص 297-301

رصيد الحساب الجاري

رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

رصيد الميزان الأساسي

+رصيد المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل

+ صافي التقدير للذهب النقدي وحركة الاحتياطات

= ميزان المدفوعات

لكن يوجد من يرى أن رؤوس الأموال قصيرة الأجل ليست دائما غير مستقرة، مثلا المعاملات الرأسمالية قصيرة الأجل في المحافظ المالية و القروض قصيرة الأجل هي معاملات تتم لذاتها بغض النظر عن حالة ميزان المدفوعات وبالتالي تضاف على الحساب الجاري والرأسمالي طويل الأجل.

2 - ميزان التسويات الرأسمالية:¹

هذا الميزان يقوم بوضع المعاملات التي يكون الغرض منها التسوية على جنب ويضيق للمعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل المعاملات على رؤوس الموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص من أجل الربح أو المضاربة، أو تحقيق إيراد لأنها تتم لذاتها، في حين يضع ف المعاملات التعويضية الاحتياطات الرسمية، إضافة للقروض قصيرة الأجل الحكومية التي تحصل عليها بغرض التسوية، فيكون الميزان في الشكل التالي:

رصيد الحساب الجاري

رصيد المعاملات الرأسمالية طويلة الأجل

¹ - سامية مقعاش ، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري - مذكرة شهادة الماجستير . مرجع سبق

ميزان المدفوعات

بالإضافة إلى التقسيم السابق، هناك بعض الاقتصاديون يقومون بحذف ن المعاملات المستقلة الهبات والقروض طويلة الأجل التي تتلقاها الدولة من أجل التسوية ومواجهة العجز في ميزان المدفوعات أو الموجهة لاستثمارات أخرى كالحصول على المعدات الحربية وليس لزيادة القدرة الإنتاجية¹.

وبالتالي لا يمكن الحكم على ميزان المدفوعات بأنه مختل أو فغي حالة توازن إلا إذا تم التعمق في كل معاملة تتم وتحدد طبيعتها بدقة.

وفي الخير يكون الهدف ليس تعادل بين جانبي الميزان، وغنما الطريقة التي يتم بها التعادل، ويكون التوازن الخارجي هو حالة تكافؤ في ظلها المقبوضات التي تحصل عليها الدولة من جراء المعاملات المستقلة "دائنية المعاملات المستقلة" مع المدفوعات الناتجة عن هذه المعاملات "مديونية المعاملات المستقلة" كما يمكن أن يكون ميزان المدفوعات في حالة توازن اقتصادي حتى وإن لم تتساوى المقبوضات والمدفوعات إذا تعرض لتغيرات عابرة وبدرجة قليلة من وقت لآخر مع تلاشيها تلقائياً في وقت قصير، وعدم تعرضه لضغوط أو أوضاع اقتصادية غير ملائمة، تؤدي إلى إبعاده الدائم عن وضعية التوازن، أي أن الميزان يسمح بدرجة من الاحتلال حول نقطة التوازن، أما إذا كانت معظم المعاملات الجارية والرأسمالية لا تتراجع بشرط

¹ - هيكل عبد العزيز فهمي ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية ، ص 60

السوق، خاصة مع وجود تدخلت السلطات الحكومية، فإن التوازن الخارجي يكون توازنا اصطناعيا لهذا فإن التوازن الخارجي مرتبط بالتوازن الداخلي¹.

و إن لم يكن الميزان متوازيا، فهو حتما في وضعية اختلال، ولا نجد صعوبة في تحديدها ومعرفة صور هذا الاختلال.

3: مفهوم الاختلال في ميزان المدفوعات

على الرغم من أن ميزان المدفوعات يكون دائما متوازنا ن الناحية المحاسبية نتيجة استخدام طريقة القدم المزدوج إلا أنه قد يحدث أن يحقق فائضا أو عجزا، فنقول في هذه الحالة انه في حالة اختلال.

1 العمليات التلقائية أو المستقلة وعمليات الموازنة:

لتوضيح معنى الاختلال لميزان المدفوعات يجب التمييز بين نوعين من العمليات التي تظهر في ميزان المدفوعات بحسب الهدف من إجرائها وهي العمليات التلقائية أو المستقلة وعمليات الموازنة أو التسوية.

1-1- العمليات المستقلة:

وهي العمليات التي تتم لذاتها، وتتمثل أساسا في عمليات الحساب الجاري وحساب رأس المال بما في ذلك حركة رأس المال قصير الأجل لغرض المضاربة وحساب التحويلات من جانب واحد وتحدث التغييرات في هذه العمليات نتيجة الاختلاف في مستويات الإنتاج، لأسعار، المداخيل، والاستهلاك بين الدول.²

1-2- عمليات الموازنة أو التسوية:

هذه العمليات لا تتم لذاتها وإنما تجري بالنظر إلى حالة ميزان المدفوعات، وتتمثل في حركة رأس المال قصير الأجل "على شكل قروض" أي تغيير في طبيعة الأرصدة الأجنبية وفي حركة الذهب للأغراض النقدية إضافة

¹ -خامق صلاح الدين، مقدمة في التجارة الدولية، دار النهضة العربية القاهرة 2001 ص24

² - زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية 200 ص52

إلى الهبات والقروض الطويلة الأجل تحقيق التوازن وتعرف هذه العمليات أيضا بعمليات التسوية أو العمليات التعويضية، يكون ميزان المدفوعات في حالة عجز و رصيده سلبيا عندما تكون مجموع المبالغ المدينة يفوق مجموع المبالغ الدائنة، أي مجموع المدفوعات أكبر من المجموع الاستلامات، أما إذا كان رصيد العمليات التلقائية موجبا فهذا يعن أن الميزان يحقق فائضا بمعنى مجموع الاستلامات أكبر من مجموع المدفوعات، ويكون رصيد العمليات التلقائية معدوما في حالة التوازن وذلك عندما يكون مجموع المدفوعات مساويا لمجموع الاستلامات ويسوي اختلال ميزان المدفوعات بواسطة عمليات الموازنة¹

4: صور الإختلال :

1- الإختلال في صورة العجز :

في الحالة التي تكون فيها مديونية المعاملات المستقلة تفوق دائنية هذه المعاملات ، أي أن الحقوق التي تملكها الدولة تكون غير كافية للوفاء بالتزاماتها مثلا إنخفاض الصادرات بالنسبة للواردات ، مما يؤدي لإنخفاض المقبوضات من الخارج ، وإنخفاض معدل تدفق رؤوس الأموال . كما يمكن قياس العجز إذا زادت البنود الدائنة عن البنود المدينة في حساب الإحتياطات الرسمية للدولة. و هنا يكون مستوى معيشة الدولة أكر من إمكانياتها و قدراتها الإنتاجية ، مما يؤدي إلى الإقبال على العملات الأجنبية من أجل الإستيراد وإنخفاض الطلب على العملة المحلية ، و بالتالي حدوث خسائر نتيجة تدهور قيمة عملتها .

و يتم مواجهة هذه الصورة بالتخفيض من بنود أسفل الخط .

2- الإختلال في صورة فائض :

يعتقد الكثير أن هذه الصورة هي إيجابية ، لكنها في الواقع تخفي في طياتها مشاكل ، لأن الفائض هو زيادة دائنية المعاملات التلقائية عن مديونيتها، و زيادة الحقوق عن الإلتزامات الواجب بها، بالإضافة إلى وجود أموال عاطلة في غير صالح الدولة، التي تعيش في مستوى أقل من مستواها الحقيقي، لأنها لا تتمتع بكل ثرواتها، والإقبال الكبير على صادراتها يؤدي إلى إرتفاع في أسعار المنتجات المحلية، حتى أنه قد يحدث داخلي

¹ - صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج اختلال ميزان المدفوعات، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر، 2000، ص 10

ويواجه هذا الفائض للخارج ، أو بزيادة و لمعالجة الإختلال في ميزان المدفوعات هناك عدة آليات معتمدة منها ما يعتمد على قوى التلقائية (آلية السعر، آلية الدخل ، نظرية تعادل القوة الشرائية) ، أو عن طريق التدخل الحكومي بواسطة السياسات المالية والنقدية

مما سبق ذكره ، يمكن القول أن قيام التبادل الدولي بين مختلف الدول يترتب عنه إرتباط هذه الأخيرة فيما بينها بعلاقات دائنة ومدينة يستوجب تسويتها ، ويعتبر ميزان المدفوعات المرآة العاكسة لهذه العلاقات ، ويعطي صورة واضحة عن الوضع الإقتصادي للدولة .
كما يعتبر أداة جيدة لتحليل هذا الوضع بالنسبة للكثير من المتعاملين مثل البنوك والمؤسسات والأشخاص¹.

5- أسباب إختلال ميزان المدفوعات:

لقد قلنا أن ميزان المدفوعات يكون متوازنا محاسبا نظرا لإتباع طريقة القيد المزدوج إذن كيف يحدث الخلل في الوقت الذي يكون فيه الميزان متوازنا؟ إن الخلل يكون في أقسام معينة من الميزان وعادة ما يكون العجز في الحساب الجاري باعتباره من أكبر الحسابات والذي يؤدي عجزه الإضرار في الاقتصاد الوطني مما سيؤدي سلبا على قيمة العملة المحلية في سوق لصرف الأجنبي نتيجة لعرض العملة المحلية أكثر من طلب الأجانب عليها لذلك تستخدم السلطات في هذه الحالة السياسات النقدية والمالية لمعالجة الخلل.

وتوجد أسباب عديدة تؤدي إلى حدوث هذا الخلل ولعل أهمها:²

1- التقييم الخاطئ لسعر الصرف العملة المحلية:

توجد علاقة وثيقة بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف للبلد فإذا كان سعر الصرف لعملة بلد ما أكبر من قيمتها الحقيقية، سيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار سلع البلد ذاته من وجهة نظر الجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي عليها وبالتالي سيؤدي ذلك إلى حدوث اختلال في ميزان المدفوعات، أما إذا تم

¹ - سامية مقعاش ، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري - مذكرة شهادة الماجستير . العلوم الإقتصادية

2006 ص 101-102

² - بقة الشريف ومحمد بوزهرة "بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعملة" حالة الجزائر الملتقى الأول حول العملة وانعكاسها على الدول العربية ،

جامعة سكيكدة 2001 ص 210.

تحديد سعر الصرف العملة بأقل مما يجب أن تكون عليه سيؤدي ذلك على توسيع الصادرات مقابل تقلص الواردات مما يؤدي أيضا إلى حدوث اختلال في الميزان لذلك هذه الاختلالات غالبا ما تكون أو تنتج عندها ضغوط تضخمية والتي تساهم في استمرارية الاختلال في الميزان .

2- أسباب هيكلية:

وهي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية (سواء الصادرات أو الواردات) إضافة إلى قدر الإنتاجية وبأساليب فنية متقدمة وهذا ما ينطبق تماما على حالة الدول النامية التي يتسم هيكل الصادرات بالتركيز السلعي أي اعتمادها على سلعتين أساسيتين (زراعية أو معدنية أو بترولية) حيث عادة ما تتأثر هذه الصادرات بالعوامل الخارجية المتجسدة في مرونة الطلب الخارجي عليها في الأسواق العالمية لتغيير أذواق المستهلكين وانصرافهم عن هذه السلع أو عند حدوث تقدم في الخارج يؤدي إلى خفض أثمان السلع المماثلة لصادرات هذه الدول في الخارج.

3- أسباب دورية:

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الاقتصادية التي تصيب النظام الاقتصادي الرأسمالي ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخول والائتمان وتزداد معدلات البطالة فتتكمش الواردات مما يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأثمان والأجور والدخول فتقل قدرة البلد على التصدير وتزيد وارداته مما قد يؤدي إلى عجز الميزان.

المدفوعات و يلاحظ أن التقلبات لا تبدأ في نفس الوقت في كافة الدول لما تتفاوت حدا من دولة إلى أخرى تنتقل هذه التقلبات الدورية عن الدول ذات الوزن في الإقتصاد العالمي إلى الدول الأخرى (الشركاء التجاريين) عن طريق مضاعف التجارة الخارجية و تتأثر بالتالي موازين مدفوعات هذه الدول عن طريق ما يصيب مستويات الأسعار و الدخول فيها.

4- الظروف الطارئة:

قد تحصل أسباب عريضة لا يمكن التنبؤ بها ، و قد تؤدي إلى حدوث إختلال في ميزان المدفوعات

القطر كما في حالة الكوارث الطبيعية و إندلاع الحروب و التغيير المفاجئ في أذواق المستهلكين محليا و دوليا فهذه الحالات ستؤثر في الصادرات القطر المعني الشيء الذي ينجز عنه إنخفاض في حصيلة هذه الصادرات المقدره بالنقد الأجنبي خصوصا قد يصاحب ذلك تحويلات رأسمالية إلى خارج القطر مما يبي إلى إحداث عجز في ميزان المدفوعات.

5- أسباب أخرى:

من الأسباب الأخرى التي قد تنشأ عنها إختلال في ميزان المدفوعات إنخفاض الإنتاجية في الدول النامية نتيجة قلة أدوات الإنتاج لذلك تقدم هذه الدول عادة برنامج التنمية الإقتصادية و الإجتماعية يزداد فيها الإسترداد من الآلات و التجهيزات الفنية و نستلزمات الإنتاج و غيرها من سلع التنمية لفترة طويلة و هذه البلدان و هذا يؤدي إلى رفع مستوى الإستثمار الذي طالما ما يتجاوز طاقتها من الإدخار الإختياري و يترتب عن هذا التفاوت بين مستوى الإستثمار و مستوى الإدخار إتجاه نحو التضخم.

و إتجاه مزمّن إذا أنه سنة بعد سنة و نتيجة لهذا التضخم و نظرا للزيادة واردات هذه الدول المتطورة فإنها تعاني عجزا دائما أو مزمنا في ميزان مدفوعاتها وتمول هذه الواردات بقروض طويلة الأجل معقودة مقدما¹.

¹ - بسام الحجاز (العلاقات الإقتصادية الدولية) المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع بيروت، لبنان، 2003 ص 124 ص 125

المطلب الثاني: آلية التسوية التلقائية للميزان المدفوعات

يرى معظم الاقتصاديون في النظام النقدي الدولي أن غالبية الدول لا تقبل بوسائل الموازنة (التخفيض، التعويم... الخ) التي يقتضيها هذا النظام إذ تعمل على التجميد أو التقليل من تنفيذ البرامج المتفق عليها مع صندوق النقد الدولي، مما يؤدي إلى استمرار الاختلال إضافة إلى التأثير على مستوى احتياطات الصرف والعملات الصعبة لدولة وفي حالة ما إذا كانت الدولة تعمل بنظام سعر الصرف الثابت، فهناك آليات تلقائية تتجه بميزان المدفوعات نحو التوازن¹.

1 آلية التسوية في ظل النظرية الكلاسيكية

"تتلخص النظرية الكلاسيكية في أن توازن ميزان المدفوعات لدولة ما يتم نتيجة لتغيرات الأسعار في الداخل والخارج، والأمر الذي يؤثر على حجج التصدير والاستيراد".

وتقوم على الفرضيات التالية:

- ثبات أسعار الصرف
- حرية دخول وخروج الذهب وتحويله إلى عملات والعكس
- حيادية النقود بحيث لا تؤثر على التغيرات الاقتصادية بل فقط على مستوى أسعار السلع
- مرونة أسعار الصادرات والواردات
- مستوى التشغيل الكامل وبالتالي يكون الدخل على أعلى مستوياته
- مرونة الطلب على السلع والخدمات المنتجة محليا والمستوردة من الخارج.

¹ - حمودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من مزايا النسبية إلى التبادل الدولي، دار النهضة العربية 1992 ص 196.

وتنطلق هذه النظرية من العلاقة الطردية بين الكتلة النقدية المتداولة وكمية الذهب إضافة إلى كون أن أي تغير في الكتلة النقدية يؤثر على مستوى الأسعار فالفائض في ميزان المدفوعات تتولد عنه حركة الذهب والاحتياطات النقدية الأخرى باتجاه الدولة صاحبة الفائض للتسوية، وبالتالي يرتفع مستوى احتياطاتها الدولية.

مما يجعل مستوى الكتلة النقدية يرتفع هو الآخر مولدا في ذات الوقت ارتفاعا في الأسعار المحلية، وبهذا تصبح أسعار الصادرات مرتفعة، مما يؤدي إلى انخفاض حجمه وارتفاع حجم الواردات، ويستمر الوضع إلى أن يحدث التوازن في الميزان¹، أما في حالة العجز فتتولد عنها حركة للذهب والاحتياطات النقدية من الدولة صاحبة العجز باتجاه الخارج لتسوية العجز وبالتالي ينقص مستوى احتياطاتها مما يجعل مستوى الكتلة النقدية

ينخفض هو الآخر مولدا انخفاضا في الأسعار المحلية فينتعش حجم الصادرات وينخفض حجم الواردات، مما يؤدي بالميزان إلى الميل إلى التوازن.

ويعزز التقليديون والمجددين ثبات أسعار الصرف وحرية الصرف، حيث عند الثبات فإن أسعار السلع والخدمات، وكذا أسعار الفائدة الداخلية والخارجية هي التي تقوم بدور إعادة التوازن، وفي حالة حرية الصرف فأسعار الصرف هي التي تقوم بهذا الدور.

وقد وجهت انتقادات لهذه النظرية تمثل أساسا في أن فرضياتها أصبحت مطابقة للواقع الاقتصادي الحالي كما يوجد تناقض بين تحقيق الاستمرار للأسعار الداخلية وتوازن ميزان المدفوعات، وقد استمر العمل بهذه النظرية حتى الحرب العالمية الثانية إلى أن أتى العالم الاقتصادي "كينز" بنظرية الدخل وفسر كيفية إعادة التوازن عن طريق تغيرات الدخل²

¹ - صبحي تادرس قرصية، مدحت محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، النهضة العربية لنشر القاهرة 1983 ص 330.

² - مدحت محمد العقاد، المرجع السابق، ص 331.

2- آلية التسوية في ظل النظرية الكينزية:

" ومضمون هذه النظرية أن الاختلال في العلاقات الاقتصادية الدولية يؤدي إلى أحداث تغيرات في حجم الدخل القومي والتشغيل في كل دولة من الدول التي أصابها الاختلال".

- تعتمد النظرية الكينزية في تحليلها لتوازن ميزان المدفوعات على فكرة أساسية وهي أن الاختلال يؤدي إلى تغيير حجم الدخل الوطني ومستوى التشغيل، معتمدة في ذلك على الميل الحدي للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية فعن طريق المضاعف تؤثر الصادرات على مستوى الدخل، وهذا الأخير يؤثر على مستوى الواردات عن طريق الميل الحدي للاستيراد وترتكز هذه النظرية على الفرضيات التالية.

- الدخل الوطني يستقر عند مستوى أقل من التشغيل الكامل للموارد.
- الأسعار مرنة وتكون في اتجاه تصاعدي فقط .

" وفي تفسيره للتوازن يعتمد كينز على فكرتين أساسيتين للاستيراد ومضاعف التجارة الخارجية، أما الميل الحدي للاستيراد فيعبر عن العلاقة بين التغير في الواردات زيادة أو نقصاناً، ومقدار التغير في الدخل بالزيادة أو النقصان¹، فهو النسبة بين التغير في الواردات والتغير في الدخل القومي، وأما مضاعف التجارة الخارجية، فالمقصود به هو نسبة التغير في الدخل القومي على ذلك التغير الذاتي، أو الأصلي في الاتفاق الذي يحقق عن طريق تحقق فائض، أو تسبب في حدوث عجز في ميزان مدفوعات الدولة مع الدولة الأخرى وهكذا توجد علاقة تبادلية بين الدخل القومي ومميزات المدفوعات".

ففي حالة الفائض لما تكون الصادرات أكبر من الواردات فإن الاتفاق على السلع والخدمات المنتجة محلياً يزداد مما يؤدي إلى زيادة الدخل الوطني بمقدار الزيادة في الصادرات مرجحة بمضاعف التجارة الخارجية، هذا

¹ - محمد زلي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، 1977، ص122.

الارتفاع في الدخل يؤدي إلى زيادة الواردات عن طريق أثر الميل الحدي للاستيراد وهكذا يميل الفائض إلى الزوال.

أما في حالة العجز فإن الاتفاق على السلع والخدمات المنتجة محليا ينخفض مما يؤدي إلى انخفاض الدخل الوطني بمقدار الانخفاض في الصادرات مرجحا مضاعف التجارة الخارجية، هذا الانخفاض في الدخل وبفضل الميل الحدي للاستيراد يؤدي إلى انخفاض الواردات وهكذا يميل العجز إلى الزوال لكن هذه النظرية تجعل العلاقة بين تغيير الإنفاق وتغيير الدخل تلعب دورا أساسيا في إحداث التوازن وتتجاهل العوامل الأخرى، ومن جملة الانتقادات الموجهة ما يلي:

- لا يوجد ضمان لتحقيق التوازن تلقائيا بسبب تغير الدخل الوطني، إذ يمكن أن يمتص الادخار جزءا من الزيادة التي حدثت في الدخل.
- تعتمد على التحليل الساكن، إذ تغض النظر عن زيادة الطاقة الإنتاجية وتكتفي بالطاقة العاطلة التي افترض كينز وجودها¹.

3 - آلية التسوية عن طريق التدفقات النقدية الدولية:

"إن نظرية إعادة التوازن الخارجي عن طريق التأثير في الدخول أو الائتمان، لا يأخذ بحساب التدفقات المالية أو مع ذلك تسهم هذه في المحافظة على توازن المدفوعات الدولية بنفس الدرجة التي تسهم بها تدفقات السلع والخدمات. وانطلاقا من حالة التوازن في دولة ما لا بد من أخذ ما ليس في الاعتبار، الأولى هي احتمال حدوث ردود فعل تشكل تلقائي في التدفقات المالية قادرة على تصحيح هذا التغيير، و تعويضه بحركة مماثلة في رصيد المعاملات الجارية، والثانية هي احتمال أن يعقب التغيير المستقبلي في رصيد المعاملات الجارية تغيرات معوضة في التدفقات الحالية"²

¹ - محمد زكي شافعي، المرجع السابق، ص 123.

² - راتول محمد، سياسات التعديل الميكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، الجزائر، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه 2000، ص 79.

والتغيير التلقائي في التدفقات المالية قد يكون نتيجة استثمارات خارجية طارئة في الدولة أو نتيجة زيادة المعونات للدول النامية، أو نتيجة ائتمان مصرفي، أو أي نوع آخر من العمليات.

إن الفائض في ميزان المدفوعات يؤدي إلى إرتفاع السيولة في البلد الذي حقق فائضا ، هذه السيولة تؤدي إلى زيادة العرض من الأموال المتاحة للإقراض حدسية في ذلك إنخفاض في معدلات الفائدة ، و بالتالي خروج رؤوس الأموال من البلد و من ثم الإسهام في عودة التوازن في ميزان المدفوعات . أما العجز في الميزان فيؤدي إلى إنخفاض السيولة ثم إنخفاض عرض رؤوس الأموال و بالتالي إرتفاع معدلات الفائدة مما يسبب دخولا لرؤوس الأموال إتجاه البلد صاحب العجز ، و بهذا يعود التوازن إلى ميزان . و من خلال تقديمنا لأهم آليات المفسرة للتوازن التلقائي أو الآلي لميزان المدفوعات ، أمكن أن نقول أن كل آلية لوحدها تغيير غير كافلة أن يتحقق الفرض هذا إن سمحت لها السياسة الحكومية يلعب هذا الدور لأن المتدخل معناه تكرار حدوث الإختلال و إمتداده في الزمن دون معالجة خاصة و أن مصدر الإختلال في بعض الأحيان يكون إضطرابات داخلية لهذا تحاول الدول الآن أن تهتم بتحقيق التوازن الداخل لأنه يساعد على تحقيق توازن الخارجي¹.

¹ - نفس المرجع السابق.ص80

المطلب الثالث: سياسات تسوية اختلال الميزان المدفوعات

تشمل هذه السياسات ثلاثة أساليب مختلفة هي: أسلوب المرونة، أسلوب الاستيعاب-الدخل- وأسلوب النقدي، وسوف نتطرق أولاً للمفهوم التسوية ومن ثم نتطرق لكل أسلوب على حدة.

1- مفهوم التسوية: يقصد به العملية التي يزول بمقتضاها الاختلال في ميزان المدفوعات حالة حدوثه وعند دراسة مشكلة التسوية في ميزان المدفوعات، فإن الأمر يتطلب تقسيم هذه الدراسة إلى قسمين هما:

- الإطار النظري المتعلق بمجموعة القوى أو الآليات التي تسمح بإعادة التوازن إلى ميزان المدفوعات ويطلق على هذا الإطار النظري اصطلاح نظرية التسوية وهي النظرية التي تبحث في كيفية إعادة التوازن الاقتصادي لميزان المدفوعات بعد أن شهد اختلال بالعجز أو الفائض.

-مرحلة اختيار وتصميم السياسات الملائمة لميزان المدفوعات لإعادة التوازن الاقتصادي الذي اختل مرة أخرى وفي هذا الخصوص جرت العادة في هذه المرحلة على التفرقة بين الوجهين التاليين لعملية اختيار وتصميم السياسات¹.

2-أسلوب المرونة (مدخل المرونة):يعود منهج المرونة إلى الاقتصادي:

يعود منهج المرونات إلى الاقتصادي [MARSHALL LERNER ROBINSON] وتدور الفكرة هذا الأسلوب حول المرونة كل من الصادرات والواردات بالنسبة إلى دور سعر الصرف كمنهج ملائم للتصحيح في الميزان المدفوعات، وهذا بالتركيز الخاص على الميزان التجاري، حيث يعتبر توفر شروط مارشال بمثابة الدعامة الأساسية لنجاح السياسة سعر الصرف في القضاء على الاختلال في الميزان التجاري ومن ثم ميزان المدفوعات، ويتميز هذا النموذج بخصائص معينة وهي:

¹ - سامي عفيفي حاتم، التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظيم، مرجع سبق ذكره. ص.102.

-يعتمد هذا النموذج على طريقة تحويل الإنفاق بسبب تغيرات سعر الصرف، إما من السلع المحلية إلى الإنفاق على السلع الأجنبية من طرف المقيمين وبالتالي زيادة الواردات، أو من الإنفاق على السلع الأجنبية إلى الإنفاق على السلع المحلية من طرف غير المقيمين، وبالتالي زيادة الصادرات¹.

-الركائز الأساسية لمقاربة المرونة:

إن نقطة انطلاق هذا النموذج هي فكرة التوازن الأولي للميزان التجاري، ومن ثم الميزان المدفوعات وحتى يعمل هذا النموذج نفترض مايلي:

M:قيمة الواردات

DM:التغير في الواردات

X:قيمة الصادرات

DX:التغير في الصادرات

EM:مرونة الواردات بالنسبة لسعر الصرف، أي قيمة التغير الذي يحصل في الواردات عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة كبيرة كلما دل ذلك على أن الواردات تتمتع بدرجة عالية من المرونة.

EX:مرونة الصادرات بالنسبة لسعر الصرف، أي التغير الحاصل في قيمة الصادرات نتيجة تغير سعر الصرف بوحدة واحدة، وكلما كانت هذه القيمة صغيرة دل على أن الصادرات تتمتع بدرجة قليلة من المرونة بالنسبة لسعر الصرف، وإذا اعتبرنا الصادرات والواردات في شكل دوال فإن مرونتها تكتب على الشكل التالي :

$$EM=DM /DP.P/M.....(1)$$

$$EX=DX/DP.P/X.....(2)$$

وبالتالي فإن الرصيد التجاري يأخذ الشكل الموالي، وهذا في حالة ما إذا أخذنا Mمقيمة بالعملة الوطنية تساوي MP حيث P:سعر الصرف

¹ - محمد راتول، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه

$$B=X-MP.....(3)$$

ولمعرفة أثر التغير في سعر الصرف P على الميزان التجاري B نجري التغير رياضيا اشتقاق B بالنسبة لسعر الصرف على النحو التالي :

$$DB/DP=DX/DP-[DM/DP.P+M']$$

$$DB/DP=DX/DP-[M+DM/DP.P].....(4) \quad \text{أو}$$

بإخراج M كعامل مشترك ينتج

$$DB/DP=M[DX/DP.1/M-[1+DM/DP.P/M]] \quad \text{أو}$$

$$DB/DP=M[DX/DP.1/M.P/P-[1+DM/DP.P/M]].....(5)$$

لكن انطلقنا من ميزان متوازن أي: $X-MP=0$ هذا يعني أن $X=MP$

كذلك يمكن كتابة كمايلي¹ :

$$DB/DP=M[DX/DP.P/X-[1+DM/DP.P/M]]$$

$$DB/DP=M[DX/DP.1/P.P/P-[1+DM/DP.P/M]].....(6) \quad \text{أو}$$

وبما أن الميزان متوازن أي: $X-MP=0$ أو $X=MP$

ومنه يمكن كتابة المعادلة (6) كمايلي:

$$DB/DP=M[DX/DP.P/X-[1+DM/DP.P/M]]$$

بتعويض (2) و (4) في معادلة (6) نجد:

$$DB/DP=[M(EX-(1-EM))=M(EX+EM-1)].....(7)$$

تعني المعادلة أنه عندما يتغير سعر الصرف بوحدة واحدة فإن الميزان التجاري يتغير بالمقدار التالي:

$$[M(EX+EM-1)].....(8)$$

¹ - محمد راتول ، نفس المرجع سابق. ص 61 ص 62.

ويعني أنه لكي يحصل زيادة في الميزان التجاري ينبغي أن يكون $EX+EM > 1$ وهو شرط مارشال - ليرنز. أما إذا كان $EX+EM = 1$ فإن مقدار التغير الذي يحصل في ميزان نتيجة تغير سعر الصرف يكون معدوماً.

وفي حالة $EX+EM < 1$ فإن التغير في سعر الصرف يؤدي إلى تدهور الميزان.

إذن الحالة الوحيدة التي تؤدي إلى تحسن الميزان هي الصيغة الأولى، أي أن يكون مجموع المرونيتين أكبر من الواحد وهو الشرط الأساسي لمارشال - ليرنز وهو الشرط الذي يحدد كيفية التي يتحسن بها الميزان التجاري على أثر انتهاز سياسة معينة لسعر الصرف حسب حالات العجز أو الفائض، ففي حالة العجز تنتهج الدولة سياسة تخفيض قيمة عملتها في حين تتبع سياسة رفع قيمة العملة في حالة وجود فائض في هذا الميزان، فآثار الصافي لتخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري يعتمد طبقاً لهذه الصياغة لشرط مارشال - ليرنز على قيمة مرونة الطلب على الصادرات والطلب الوطني على الواردات، فإذا كان مجموع مرونة الطلب العالمي على الصادرات والطلب الوطني على الواردات أكبر من الواحد الصحيح فإن تخفيض قيمة العملة يؤدي إلى علاج في الميزان التجاري، وإلى تلاشي الفائض في هذا الميزان في حالة رفع قيمة العملة¹.

3- أسلوب الاستيعاب - الدخل -: يركز هذا الأسلوب على دور السياسة المالية كوسيلة لتصحيح الخلل في ميزان المدفوعات، ويعود استخدام مصطلح الاستيعاب إلى كل من ميد إلى الكسندر في عام 1952، يعتمد هذا الأسلوب على مجموعة من المبادئ هي:

- ينطلق هذا الأسلوب من مبدأ سياسات تغيير الإنفاق ومفادها تغيير المستوى العام للإنفاق الوطني عن طريق السياسة المالية.

- يتجاهل السوق النقدي وسوق رأس المال ويهتم فقط بسوق السلع.

- يركز على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

¹ - حاتم عفيفي سامي، التجارة الخارجية بين التنظير والتنظيم، مرجع سبق ذكره ص. 173.

وينطلق هذا المنهج من قواعد كينزية في معادلة الدخل الوطني التالية¹:

$$Y=C+I+G+X-M.....(1)$$

حيث تشير هذه الرموز إلى مايلي:

Y:الدخل ، C:الإنفاق إلى الاستهلاك الخاص ، I:الإنفاق الاستثماري الصافي ،G:الإنفاق الحكومي
X:الصادرات ،M:الواردات.

ويفرق ألكسندر بين كل من الاستيعاب المحلي والكلبي .

وللوصول إلى مضمون الاستيعاب المحلي فإنه يتم إعادة صياغة المعادلة رقم 1 لتأخذ الشكل التالي حيث
يشير الرمز (L) إلى الصيغة المحلية:

$$Y=CL+IL+GL+X.....(2)$$

كما تشير المعادلة إلى أن الدخل الوطني يتكون من الاستيعاب المحلي وقيمة الصادرات.

-الاستيعاب المحلي يتكون من السلع المنتجة والمستوعبة محليا والتي تساوي:

$$DL =CL+IL+GL.....(3)$$

قيمة الصادرات (X)

$$Y=DL+X.....(4)$$

لما نعوض (3) في (2) يصبح:

أما الاستيعاب الكلبي (D) فإنه يتكون من :

الاستيعاب المحلي (DL) وقيمة الواردات M وبذلك نحصل على المعادلة :

¹ - زيتوني هوارية، أثر التغيرات أسعار البترول على ميزان المدفوعات، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، رسالة الماجستير غير منشودة

$$D=DL+M.....(5)$$

$$DL=D-M.....(6)$$

وبالتعويض عن DL في المعادلة رقم (6) ينتج : $Y=D+X-M.....(7)$

$$Y-D=X-M.....(8)$$

وتشكل المعادلة (8) المعادلة الرئيسية لمنهج الاستيعاب نبل قام ألكسندر بتبسيط المعادلة رقم 8 لتأخذ الصورة التالية:

$$B=Y-D.....(9)$$

إذن المعادلة 9 تعني أن الرصيد الميزان التجاري يساوي الفرق بين الدخل الوطني (Y) والاستيعاب الكلي (D)، ونميز ثلاث حالات:

- إذا كان الدخل الوطني < الاستيعاب الكلي في هذه الحالة الميزان التجاري في حالة فائض، أي أن $B > 0$.

- إذا كان الدخل الوطني = الاستيعاب الكلي في هذه الحالة الميزان التجاري في حالة توازن أي : $B = 0$

- إذا كان الدخل الوطني > الاستيعاب الكلي في هذه الحالة الميزان التجاري في حالة عجز أي : $B < 0$

ويظهر في هذه الحالات الثلاث أن الاختلال الميزان التجاري ينشأ بسبب الاختلال في الدخل الوطني والاستيعاب الكلي، وعليه فإن تصحيح هذا الاختلال يتطلب إعادة المساواة بين الدخل والاستيعاب ويتم ذلك من خلال العمل على تسوية مستويات الإنفاق الوطني الكلي ، إما بالزيادة الإنفاق أو بالتقليل الإنفاق في حالة وجود عجز، وهذا ما يعبر عنه بالسياسة المالية¹.

¹ - حاتم عفيفي سامي، نفس المرجع السابق. ص. 123

4- أسلوب النقدي:

يعالج المنهج النقدي لميزان المدفوعات مشكلة التسوية في الميزان من خلال إبراز الدور الهام والفعال للسياسة النقدية، وقد جاء هذا الأسلوب نتيجة لنقائص أسلوب المرونة والاستيعاب الذين اهتموا فقط برصيد الميزان التجاري وأهملا حركة رؤوس الأموال، ويعتبر المنهج النقدي بأن الاختلال ميزان المدفوعات هو نوع من الاضطرابات المرتبط بالاختلال في العرض والطلب المرتبط بالكتلة النقدية، وعليه فإن معالجة الاختلال في ميزان تتم من خلال العمل على الزيادة أو نقصان حجم الكتلة النقدية المتداولة في السوق وقد ظهر هذا الأسلوب في منتصف السبعينات، وكان الرائد في ذلك جونسون H. JOHNSON. من خلال دراسة التي نشرها سنة 1973.

ويبدأ المنهج النقدي بوضع تعريف لميزان المدفوعات في إطار وصفه كظاهرة نقدية، وفي هذا الخصوص ينظر إلى رصيد ميزان المدفوعات أنه التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية [صافي الأصول الأجنبية] وهذه الأخيرة تعادل رصيد ميزان المدفوعات الجارية مضافا إليه رصيد الميزان التحويلات الرأسمالية¹. [1]

ويرتكز هذا المنهج على مجموعة من المبادئ منها مايلي :

- إن الميزان المدفوعات يعكس رصيد التيارات النقدية المتبادلة، أي التيارات النقدية الداخلة والخارجة فهو بذلك ظاهرة نقدية وأن نقود في النهاية هي رصيد ويسمى تيارا.

- يهمل هذا الأسلوب كل عناصر الميزان، كالحساب الجاري، وحساب رأس المال طويل الأجل وهو يركز فقط على التغيرات الاحتياطات النقدية الأجنبية.

- كما يعتمد هذا الأسلوب على مجموعة من الفرضيات هي:

¹ - غريال عبد الفتاح، شعبان عبد القادر، السياسات التصحيحية في الاقتصاد، جامعة دمشق 1977 طبعة 1 ص 122.

- ميزان المدفوعات المعالج خاص بالاقتصاد وطني صغير نسبيا، متفتحا على الاقتصاد العالمي .
- سيادة نظام الصرف الثابت، الاستيعاب أثر التغيرات سعر الصرف على تسوية ميزان المدفوعات.
- نمو الاقتصاد الوطني بصفة مطردة مع مرور الزمن ومع ثبات أسعار الفائدة وأسعار السلع بحيث أن معدل نمو الطلب على النقود يتكافأ مع معدل النمو الاقتصادي لهذه الدول.
- إن رصيد الميزان الذي ينعكس في التغير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية يعادل رصيد الميزان أي أن

$$:SB=RMIN+BC$$

حيث SB:رصيد الميزان المدفوعات

RMIN:صافي الاحتياطات النقدية الدولية.

B:ميزان التجاري .

BC:ميزان رأس المال طويل الأجل.

أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يرتبط بشكل دالي بسوق النقد الوطني عن طريق الفرق بين العرض

$$RMIN=F(DM-OM) \quad \text{والطلب على النقود، أي:}$$

حيث: DM:حجم الطلب على النقود ، OM:حجم عرض النقود

ويعني ذلك أن صافي الاحتياطات النقدية الدولية يتوقف على مقدار الكميات المطلوبة من النقود، ومن جهة الأخرى فإن حجم الطلب على النقود يتوقف على مجموعة من العوامل هي الدخل، المستوى العام للأسعار وسعر الفائدة¹:

¹ - سعيدي نعمان، سياسة الصرف في إطار التصحيح الهيكلي في الصندوق النقد الدولي دراسة حالة الجزائر، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية

$$DM=F(Y,P,i)$$

Y:الدخل P:المستوى العام للأسعار A:سعر الفائدة

بينما عرض النقود يتوقف على مضاعف خلق ودائع والائتمان المحلي وصافي الاحتياطات النقدية الدولية

$$OM=MP(CL+RMIN) \text{ أي:}$$

حيث MP:مضاعف خلق الودائع CL:الائتمان المحلي RMIN:صافي الاحتياطات النقدية الدولية.

ويتشكل الائتمان المحلي والصافي الاحتياطات النقدية الدولية القاعدة النقدية للبلد أي:

$$BM=CL+RMIN$$

ومن ذلك فإن المعادلة: $OM=MP(CL+RMIN)$ تدل على أن الكتلة النقدية المعروضة تساوي إلى مضاعف خلق الودائع مضروباً في القاعدة النقدية مشكلة أساساً من الائتمان المحلي وهو تحت تسيير السلطة النقدية ممثلة في البنك المركزي الذي يمكن تقليصه أو زيادة فيه من خلال أدوات السياسة النقدية، وصافي الاحتياطات النقدية الدولية.

من المعادلات السابقة يظهر لنا :

- أن رصيد الميزان يتكافأ مع صافي الاحتياطات النقدية الدولية، وبما أن احتياطات النقدية هي دالة في الطلب على النقود وعرضها، فذلك يمكن القول أن رصيد الميزان يتوقف أيضاً على عرض و الطلب النقود.

- إذا كان $DM < OM$ أي وجود فائض في عرض النقود، يعني ذلك أن يكون التغيير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية سالبا وتكون نتيجة ذلك أن يصبح رصيد الميزان المدفوعات سالبا .

-أما إذا كان $DM > OM$ أي عرض النقود أقل من الطلب عليها، يعني ذلك أن التغيير في صافي الاحتياطات النقدية الدولية موجبا، وبالتالي يكون رصيد الميزان موجبا، وفي حالة ما إذا كان العرض النقود مساويا للطلب عليها فتكون النتيجة أن رصيد الميزان يكون معدوما وتستخدم هذه الأفكار في معالجة اختلال ميزان المدفوعات على النحو التالي:

* في حالة العجز يكون لزاما على البنك تقليص من حجم النقود المعروضة إلى درجة التي ينمو فيها عرض النقود بمعدل أقل من معدل الطلب عليها، ونتيجة لذلك هي أن تصبح الأرصدة النقدية التي يحتفظ بها الأشخاص أقل من المستويات المرغوب الاحتفاظ بها، ويؤدي هذا الاختلال السوق النقدية بسبب وجود فائض في الطلب على النقود من طرف الأشخاص المقيمين وهذا ما يجعل هؤلاء الأشخاص يلجئون إلى سحب ما يمكن أن يكون لديهم من أرصدة نقدية بالخارج إضافة إلى قيامهم ببيع السلع والخدمات المحلية والأصول المالية إلى غير المقيمين مع تخفيض إنفاقهم على شراء السلع والخدمات والأصول المالية من الخارج والنتيجة النهائية هي زيادة الصادرات من السلع والخدمات وتنخفض واردات السلع والخدمات الأمر الذي يؤدي إلى تسوية العجز.

أما في حالة الفائض فعلى البنك المركزي أن يعمل على زيادة عرض النقود عن طريق أدوات السياسة النقدية بحيث يصبح العرض النقدي أكبر من الطلب النقدي وتزداد بذلك الأرصدة النقدية لدى الأفراد إلى مستوى الأعلى، مما كان يجب أن يكون وأمام هذا الوضع فإن المقيمين يرغبون في إنفاق الزيادة في أرصدتهم النقدية على شراء السلع والخدمات الأجنبية وهذا ما يؤدي إلى نقصان الزيادة في الكتلة النقدية المعروضة في السوق وتكون نتيجة ذلك هي زيادة الواردات واتجاه الميزان نحو التسوية¹.

¹ - سعيدي نعمان ، نفس المرجع السابق. ص 165. ص 157.

خلاصة الفصل:

قمنا في هذا الفصل بتطرق إلى مفهوم ميزان المدفوعات و أقسامه الشائعة موضحين الشكل وآلية التعامل معه أي كيفية التسجيل وبما أن ميزان المدفوعات يتصف باستقرار أحيانا وبالاختلال أحيانا أخرى تعرضنا لمفهوم التوازن والاختلال و أشكاله و أسبابه لتوصل من خلال ذلك لفهم كيف تساهم كل من السياسة المالية و النقدية في تحقيق التوازن داخل ميزان المدفوعات ضمن مختلف المدارس الاقتصادية.

الفصل الثالث: دراسة حالة الجزائر

تمهيد

لقد مر الاقتصاد الجزائري كباقي اقتصاديات الدول النامية التي كانت سائرة في نظام التخطيط الاقتصادي بمرحلة انتقالية، بحيث تحول من اقتصاد مخطط مركزيا إلى اقتصاد يعتمد على آليات السوق في اتخاذ القرار.

ومن أجل تحقيق التنمية الاقتصادية مرت الجزائر بعراقيل إقتصادية، ونتيجة للإختلالات الاقتصادية والمالية التي عرفتها البلاد سواء على المستوى الداخلي من خلال ظهور عجوزات كبيرة في المالية العامة والتي دفعت بالحكومة إلى تمويلها من خلال الاقتراض من النظام المصرفي الأمر الذي أدى إلى نمو الكتلة النقدية وارتفاع معدلات التضخم. أيضا ظهرت هذه الاختلالات في نظام الأسعار، انخفاض الإنتاجية، وضعف كفاءة القطاع العام. أما على المستوى الخارجي فتمثلت في عجز ميزان المدفوعات، وتفاقم حجم المديونية وكذا ارتفاع نسبة خدمة المديونية.

كل هذه الاختلالات ألزمت ضرورة تصحيح السياسات الاقتصادية التي كانت سائدة، فجاءت المرحلة الثانية وما تحمله من تحولات جذرية ومعايير تصحيحية تركز عليها السياسة الاقتصادية بهدف تحقيق التوازن الداخلي والخارجي والسعي إلى تحقيق النمو والاستقرار الاقتصاديين.

وقد اتبعت في ذلك السلطات الجزائرية مجموعة من الإصلاحات، ذاتية وأخرى مدعومة من طرف هيئات مالية دولية.

المبحث الأول: السياسة النقدية في الجزائر

لقد كان من أهداف برنامج التثبيت و التعديل الهيكلي الذي أبرمته الجزائر مع مؤسسات النقد الدولية هو التحكم في نمو التوسع النقدي و الحفاظ على التوازنات الاقتصادية الكلية، ولكن رغم ذلك استمر الارتفاع السريع للكتلة النقدية بعد انتهاء هذه البرامج بوتيرة تختلف حسب عامل الزمن من جهة و عامل مكونات الكتلة النقدية من جهة اخرى، وفيما يلي جدول يبين تطور الكتلة النقدية في الجزائر مقارنة بالنتائج المحلي الاجمالي.

المطلب الأول: مسار السياسة النقدية في الجزائر

إن المرحلة الانتقالية التي عرفها الاقتصاد الجزائري من خلال تبني نظام اقتصاد السوق كان لها أثر كبير على تطور الأوضاع والمؤشرات النقدية الداخلية، من خلال فرض صندوق النقد الدولي عدة إجراءات صارمة في مقدمتها إعادة تقييم لقيمة الدينار الجزائري بتخفيضه بمعدلات كبيرة، ضف إلى ذلك تحول تطبيق البنك المركزي لأدوات السياسة النقدية من شكلها المباشر إلى استخدام الأدوات غير المباشرة في إدارة الائتمان وتوجيهه، وكلها إجراءات وتدابير تدفعنا للتساؤل عن مدى تغير طبيعة تطبيق السياسة النقدية شكلا و مضمونا بعد تغير التوجه الاقتصادي.

1. خصائص السياسة النقدية قبل سنة 1990: قبل صدور قانون النقد والقرض 10/90 كان

القطاع المالي الجزائري صغيرا ومجزئا، إذ عمل في واقع الأمر كأداة مالية لاستثمارات القطاع العام بينما لم تكن الأسواق المالية موجودة على الإطلاق، ولم تكن البنوك التجارية تمارس أي نشاط تجاري، بل كانت تجمع مدخرات قطاع العائلات وقطاع المؤسسات من خلال شبكة واسعة من الفروع، وتوجه هذه الموارد نحو تمويل الواردات وعمليات المؤسسات العامة. وقد لعبت الخزينة حينها الدور الرئيسي في القطاع المالي إذ احتكرت معظم المدخرات الوطنية من خلال حسابات التوفير البريدية وإصدار السندات الاستثمارية، وقد

استخدمت هذه الموارد أساسا لتمويل المشاريع الجديدة في المؤسسات العمومية، التي كانت تعاني على العموم من قصور الرسيلة معتمدة على الاقتراض من البنوك لتمويل استثماراتها.

وقد لعب البنك المركزي الجزائري دورا ثانويا، وحددت معدلات الفائدة بقرارات إدارية عند مستويات نتجت عنها أسعار فائدة حقيقية سالبة، مما دفع المديرين نحو الاستثمارات ذات التركيز الرأسمالي العالي. وفي هذه الحالة لم يمارس البنك المركزي أي نشاط ملموس في مجال الرقابة المصرفية ولم تكن وظيفته في إعادة الخصم سوى أداة لتزويد البنوك بالسيولة اللازمة.

هذا ما عجل بظهور مرحلة جديدة بعد الإصلاح المالي والنقدي لسنة **1970-1971** حيث لم تعد النقود ك رأس مال فقط وإنما أضحت كوسيلة لتداول الدخول المحصل عليها من ريع البترول (ظاهرة عديدة لحساب الكميات الرأسمالية المحصل عليها من جراء التغيير النقدي للبترول). لذلك تفتنت السلطات العامة في نهاية الثمانينات إلى هذا الدور الحيادي والسلي للنقود وإعطائها مفهوم جديد يتمثل في اعتبار النقود وسيلة لتداول رأس المال والعمل على الرجوع إلى نظام تعبئة الموارد النقدية الوطنية، وكان ذلك محتوى ترتيبات قانون **1986** وإنشاء المجلس الوطني للقرض والنقد، فأصبحت النقود كأداة للقرض والتنمية بين أيدي السلطات العامة النقدية والمالية، وبالتالي ظهر دورها الإيجابي وتأثيرها المباشر على الإنتاج والتوزيع والاستهلاك. أي أنها أصبحت أداة إستراتيجية مهمة لدى المخطط والسلطات العامة.

وعلى العموم يمكن أن نرجع سبب الحالة التي آلت إليها النقود خلال الفترة التي تبنت فيها السلطات العامة في الجزائر لنظام اقتصادي اشتراكي انعكس على دور وفعالية السياسة النقدية، وذلك للأسباب التالية : (1)

❖ تسيير إداري لمعدلات الفائدة المثبتة عند مستويات دنيا.

(1) بقبق ليلي اسمهان - مرجع سابق (مذكرة ماجستير) - ص194. ولمزيد من الإطلاع ارجع إلى:

❖ تسيير نقدي إداري لين^٣ يوحي بالخضوع التام للسلطة النقدية إلى السلطة السياسية وأجهزتها.

❖ عرض نقدي خارجي غير مرتبط بالنشاط الاقتصادي وتابع كليا لرغبة زبائن القطاع العمومي.

❖ طلب القرض غير مرن لمعدلات الفائدة.

❖ الدور المهم للبنك المركزي الجزائري في إعادة تمويل البنوك.

❖ تأطير القروض الذي يشكل الأسلوب المفضل لتنظيم النشاط النقدي للبنوك.

إن السياسة النقدية في الجزائر خلال الفترة الممتدة من سنة **1962** إلى غاية عام **1990** كانت حيادية بسبب الدور السلبي للنقود في الاقتصاد الوطني، إذ لم تتمكن تلك السياسة من تحقيق الأهداف والمهام المنوطة بها والسبب في عدم فعاليتها خلال تلك الفترة يرجع أيضا إلى كون تلك الأخيرة لم تكن تعدوا كونها مفهوم نظري منصوص عليه في القوانين التشريعية بعيدا عن الواقع التطبيقي، ضف إلى ذلك اعتماد البنك المركزي على الأدوات المباشرة في الرقابة والتحكم في الائتمان على مستوى جهاز مصرفي هش بعيد كل البعد عن الدور المنوط به من خلال تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر. وقد اعتبر البنك المركزي مجرد ملجأ لتمويل عجز الميزانية العامة، إذ كانت الخزينة العمومية هي المكلفة بمهمة إصدار النقد والتحكم في حجم تداوله.

2. معالم ومسار السياسة النقدية بعد قانون النقد والقرض 10/90: إن العنصر الأساسي في

انتقال الاقتصاد الجزائري من نظام مخطط إلى اقتصاد السوق هو إنشاء أسواق ومؤسسات مالية تستطيع مساندة هذا التوجه الجديد بتوفير المناخ الملائم للاستثمار، وإن مواجهة صعوبات هذا الانتقال ومشاكله يخلق تحديات إضافية للسياسة النقدية، لذا أوجب خلق الإطار المؤسسي لها ولأدواتها حتى تؤدي مهمتها بكفاءة عالية.

فبعد المشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر وأدت إلى عدم الاستقرار الاقتصادي، حاولت الدولة سنة **1990** معالجة هذه المشاكل، فاتبعت سياسة نقدية باعتبارها الوسيلة المزدوجة المبدولة لتحقيق

الاستقرار الاقتصادي والاتجاه نحو نظام يستند إلى ميكانيزمات اقتصاد السوق باعتبار أن السياسة النقدية هي إحدى محاور الإصلاحات الاقتصادية وهي إحدى الركائز الأساسية للسياسات الاقتصادية التي تمكنها من مراقبة التضخم وتنظيم سوق الصرف وتحقيق الاستقرار النقدي. (2)

لقد أدخلت تعديلات جذرية على طريقة عمل القطاع المالي في الفترة ما بين 1989-1991، لذا كان من الضروري تحويل النظام المالي من مجرد ناقل للأموال من الخزانة نحو المؤسسات العامة، إلى نظام يلعب دوراً نشطاً في تعبئة الموارد وتخصيصها، وتمثلت العناصر الرئيسية لهذا التحول في التحرك نحو استخدام أدوات السياسة النقدية القائمة على اعتبارات السوق وتحرير أسعار الفائدة، والتحرير التدريجي لمعاملات الحساب الجاري والأسمالي واعتماد سياسة أكثر مرونة تجاه سعر الصرف.

وقد حدثت نقطة تحول على مستوى المنظومة المصرفية في عام 1990 بصدر قانون النقد والقرض الذي نص على ما يلي:

- ❖ منح البنك المركزي استقلالية عن وزارة المالية وتكليفه بتسيير السياسة النقدية، وقد خضع البنك المركزي لعملية إعادة تنظيم إدارية جعلت في مقدوره أن يضطلع بمسؤوليته الجديدة وسمي "بنك الجزائر".
- ❖ إنشاء مجلس النقد والقرض الذي كان بمثابة السلطة النقدية المسؤولة عن صياغة سياسات الائتمان والنقد الأجنبي والدين الخارجي والسياسات النقدية.
- ❖ تطبيق قواعد تتسم بالشفافية وتحكم العلاقة بين الخزينة والنظام المالي.
- ❖ إرساء مبدأ توحيد المعاملة بين المؤسسات الخاصة والعامة بالنسبة لإمكانية الحصول على الائتمان وإعادة التمويل من البنك المركزي وأسعار الفائدة.

(2) مبارك بوعرشة- "السياسة النقدية وآثار تخفيض العملة الوطنية"- مجلة العلوم الإنسانية- قسنطينة- عدد 02 سنة 1999 - ص 82.

إن التطورات النقدية التي حصلت منذ سنة **1990** تعكس مباشرة توجهات السياسة النقدية في ظل اتفاقيات الجزائر مع صندوق النقد الدولي والتي كان لها الأثر الواضح والكبير على تطور الوضعية النقدية في الاقتصاد الوطني، ويمكن التفريق بين ثلاثة توجهات مختلفة للسياسة النقدية تظهر كآلاتي: (1)

* **الفترة الأولى:** تمتد الفترة الأولى من عام **1990** إلى غاية سنة **1994** وهي الفترة التي سبقت تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي إذ كان توجه السياسة النقدية نحو التوسع، وتهدف بصفة أساسية إلى تمويل عجز الميزانية الضخمة واحتياجات الائتمان لدى المؤسسات العامة، كما أن التراجع عن سياسة التشدد المالي التي انتهجتها الحكومة في السابق باعتماد برنامج الاستعداد الائتماني من خلال الاتفاقيتين المنعقدتين في عامي **1989** و **1991** مع مؤسسات النقد الدولية التي كانت تهدف إلى مراقبة توسع الكتلة النقدية بالحد من التدفق النقدي، أثرت في التطورات النقدية بسبب إصدار النقد لتغطية العجز الموازي. وقد تخلل هذه المرحلة الإجراءات التالية مع صندوق النقد الدولي:

1- الاستعداد الائتماني الأول: (2) وافق صندوق النقد الدولي في إطار اتفاق التثبيت **30 ماي 1989** على تقديم **155.7** مليون وحدة سحب خاصة، كما استفادت الجزائر من تسهيل تمويل تعويضي بقيمة **315.2** مليون وحدة حقوق سحب خاصة نظرا لانخفاض قيمة أسعار البترول وارتفاع أسعار الحبوب سنة **1988**.

2- الاستعداد الائتماني الثاني جوان 1991: (3) بعد الاتفاقية الأولى المبرمة بين الجزائر وصندوق النقد الدولي سنة **1989** وجدت السلطات العامة نفسها مجبرة ثانية إلى اللجوء نحو تلك المؤسسة المالية الدولية لإبرام اتفاق جديد بتاريخ **30 جوان 1991** عرف بالاستعداد الائتماني الثاني، إذ تم بموجبه تقديم **300** مليون وحدة سحب خاصة مقسمة على أربعة شرائح.

(1) طيبة عبد العزيز و بلعزوز بن علي - " السياسة النقدية واستهداف التضخم في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2006 " - جامعة الشلف.

(2) نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية - "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري" - ص 03.

- دراسة حالة الجزائر - رسالة ماجستير - مرجع سابق - FMI (3) دهمان بن عبد الفتاح - " محاولة تقييم السياسة النقدية ضمن برامج التكيف ل ص 182.

3- الاستعداد الائتماني الثالث (أفريل 1994): نتيجة العراقيل والقيود التي اعترضت مسار إعادة

تحقيق التوازن الاقتصادي الداخلي والخارجي في الجزائر لجأت الحكومة الجزائرية مرة أخرى إلى صندوق النقد الدولي من أجل إبرام برنامج تكييفي ثالث لمدة سنة واحدة ابتداء من تاريخ **1994/04/01** إلى غاية **1995/03/31** هذا الاتفاق الذي يضم البنود التالية:

- ❖ تحقيق نمو مستقر ومقبول عند حدود **3 %** في سنة **1994** و معدل **6 %** سنة **1995**.
- ❖ تخفيض معدلات التضخم.
- ❖ تحرير التجارة الخارجية من أية عوائق ممكنة.

* الفترة الثانية: والمعتمدة من سنة **1995** إلى غاية سنة **2000**, وعلى عكس الفترة السابقة تم

تغيير توجه السياسة النقدية خلال فترة تطبيق برامج الإصلاح الاقتصادي, إذ تم إتباع سياسة نقدية انكماشية صارمة ابتداء من سنة **1994** وذلك بهدف تخفيض معدل التضخم الذي بلغ مستويات أعلى خلال الفترة السابقة نتيجة التوسع النقدي المفرط, وقد تزامن تقييد السياسة النقدية مع فترة تطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الممتد من سنة **1994** إلى سنة **1995**. وقد عمدت الجزائر خلال هذه المرحلة إلى تبني برنامج القرض الموسع من سنة **1995** إلى غاية سنة **1998**.

1- اتفاق القرض الموسع (ماي 1995 - ماي 1998):⁽⁴⁾ عمدت الحكومة الجزائرية مرة أخرى

لطلب قرض من صندوق النقد الدولي يندرج في إطار الاتفاقيات الموسعة للقرض امتدت لثلاثة سنوات, وقد حدد مبلغ الاتفاق بـ: **1.169.28 مليون** وحدة حقوق سحب خاصة أي بنسبة **127.9 %** من حصة الجزائر.

* الفترة الثالثة: الممتدة من سنة **2001** إلى غاية سنة **2006**, حيث اعتبرت هذه المرحلة معاكسة

في توجه السياسة النقدية باعتماد السلطة النقدية سياسة نقدية توسعية تزامنت مع تطبيق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي امتد من أفريل **2001** إلى غاية أفريل **2004** وبرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة

(4) نادي الدراسات الاقتصادية الجزائرية- "مسار السياسة النقدية في ظل تحول الاقتصاد الجزائري"- ص06.

ما بين **2005-2009** إذ تعززت المؤشرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الوطني بشكل إيجابي خلال نفس الفترة. وقد ساهمت العديد من العوامل في تحسين الوضع النقدي في الجزائر ودفعه نحو التوسع، ومن بين هذه العوامل ارتفاع أسعار البترول التي وصلت إلى حدود **54.6** و **67.3** دولار للبرميل الواحد سنتي **2003** و **2004**. في حين سجل سعر البرميل الواحد **64.9** و **65.2** دولار خلال سنتي **2001** و **2002** على التوالي.

المطلب الثاني: مسيرة النمو الاقتصادي في الجزائر

لقد حاولت السلطات العامة في الجزائر منذ حصولها على السيادة الوطنية بناء أسس وركائز اقتصاد الجزائر المستقلة، وذلك من خلال إتباع العديد من السياسات الاقتصادية والبرامج والمخططات الاقتصادية ضمنت نوعا ما تشييد قاعدة للاقتصاد الوطني تمثلت في الهياكل القاعدية ومؤسسات الدولة من هيئات رسمية وإدارات عمومية ومؤسسات اقتصادية عامة، والهدف من ذلك هو دعم مشاريع ومخططات التنمية الاقتصادية وتحقيق النمو الاقتصادي ولو بمستويات ضئيلة. لتجد الجزائر نفسها مع بزوغ أزمة **1986** أمام حتمية إصلاح اقتصادي شامل، تجلّى في تغيير توجهها الاقتصادي نحو المزيد من الاستقلالية والخصوصية وتقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية وفتح المجال على مسرعيه للاستثمار الأجنبي... إلخ.

وعلى العموم نجد أن وتيرة أو مسار النمو الاقتصادي في الجزائر - من منظور بعض الاقتصاديين - عقد رف مرحلتين أو فترتين رئيسيتين هما:

أ. **مرحلة ما قبل الإصلاح: (1)** تخللت هذه المرحلة العديد من الفترات نتيجة اختلاف مسيرة الاقتصاد الوطني، إذ بدأت **مرحلة الانتظار**، إذ تميزت هذه المرحلة التالية لاستقلال الجزائر بفرغ في النظرية الاقتصادية والنموذج المراد إتباعه، وعلى الرغم من قصر هذه الأخيرة التي تغطي الفترة **1962/1966**

(1) حاكمي بوحفص و عبد القادر دربال - "أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي - دراسة حالة الجزائر" - les cahiers du MECAS - العدد رقم 3 أفريل 2007 - ص 330. ولزويد من الاطلاع ارجع إلى:

إلا أنه من بين إيجابياتها أنها مهدت وهيأت الظروف لعملية التخطيط المركزي والتدخل الواسع والمهيمن للدولة، رغم أنها فترة تتسم بضعف المقومات المالية لدولة حديثة الاستقلال، وكذا تدمير للبنية التحتية الضرورية لانطلاق النمو الاقتصادي.* لتليها فترة أخرى كان الاعتماد على الانتشار الواسع للدولة في جميع المجالات، بحيث كانت المنتج الوحيد والمستثمر الوحيد في الحياة الاقتصادية من خلال الاعتماد على التخطيط والتسيير المركزي، انتهجت خلالها الجزائر على سياسة نشطة في مجال الاستثمار في القطاع العمومي، واعتبر النمو الاقتصادي كما لو كان إنشاء قاعدة مادية كثيفة، ترتب عن هذا التوجه تطور كبير في إرساء الهياكل القاعدية والبناء التحتي للاقتصاد والذي يعتبر ثمرة هذه المرحلة.**

هذه المرحلة الأخيرة التي تمثلت في دعم تمويل القطاع الصناعي مقارنة مع القطاعات الأخرى، في إطار برنامج التصنيع وذلك بالاعتماد على القطاع العمومي ومن ثم المؤسسة الوطنية، وكل ذلك لغرض زيادة مستوى الإنتاج والعمالة وخلق القيمة المضافة. ومنه نجد أن هذه السياسة الاقتصادية قد ترتب عليها أداء اقتصادي لا بأس به، وخاصة في مجال النمو الاقتصادي الذي تراوح ما بين 6% إلى 7% في المتوسط السنوي، تبعه انخفاض في معدلات البطالة التي بلغت 18% سنة 1980، وكذلك قد تحقق هذا النمو بواسطة ارتفاع أسعار النفط ترتب عنها مساهمة هذا القطاع الكبيرة في النمو الاقتصادي.*** إلا أن هذه السياسات نتج عنها انعكاسات سلبية بسبب وجود سوق داخلية واسعة لو يستطع مستوى الإنتاج الوطني تلبية احتياجاتها في ظل تأخر القطاع الفلاحي عن مسايرة ذلك الطلب المحلي.

إن اعتماد الدولة الجزائرية على أسعار النفط كأساس مرجعي لتمويل مشاريعها التنموية وخاصة القطاع الصناعي بإعطائه الأولوية للاستثمار فيه عن باقي القطاعات الأخرى، جعلها تربط مصير مخططاتها وبرامجها الاقتصادية بسعر النفط على المستوى الدولي، هذا ما نتج عنه صدمة وكارثة اقتصادية خلال النصف الأخير من سنوات الثمانينات بسبب انهيار أسعار النفط وبالتالي حدث أكبر انهيار اقتصادي في

* عبد اللطيف بن أشنهو - "تجربة التنمية والتخطيط في الجزائر من 1962 إلى 1988" - ص 120.

** أحمد هني - "اقتصاد الجزائر المستقلة" - الجزائر - ص 08.

*** المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي - "مشروع التقرير الوطني حول التنمية البشرية" - 1998 - ص 86

الجزائر مؤديا إلى خلل مزدوج في ميزانية الدولة وميزان المدفوعات، غدا الاقتصاد الوطني يعاني من اختلال هيكلية كبير تعثر عن إثره أداء الاقتصاد الجزائري وأصبحت لأول مرة معدلات نمو الاقتصاد تتسم بالسلبية بعد مرحلة هامة من التطور والتوسع، إلا أنها فترة بينت أن الاقتصاد الجزائري كان لا يعدوا كونه اقتصاد قائم على الاستدانة. ولكن منذ ذلك الحين (أزمة 1986) دخل الاقتصاد الوطني إلى مرحلة جديدة عرفت بمرحلة الإصلاح الاقتصادي وإعادة الهيكلة على كافة المستويات.

ب. مرحلة الإصلاح الاقتصادي: في بادئ الأمر حاولت السلطات تعزيز جهودها لتصحيح الأوضاع الاقتصادية الكلية التي عرفت اختلالات كبيرة، وعرفت هذه المرحلة أول اقتراب للجزائر من المؤسسات المالية الدولية، وتم التفاهم حول برنامجين بدعم من صندوق النقد الدولي يغطي الفترة 1989-1991 تعتمد من خلالها الجزائر على سياسة لإدارة الطلب أقل ما يقال عنها أنها كانت صارمة من خلال تخفيض قيمة العملة، وتطبيق إجراءات تحرير التجارة وتعديلات على تسعير الصرف الاسمي، زيادة على امتصاص السيولة الزائدة في الاقتصاد ككل هذه الفترة الأخيرة سميت **مرحلة الإصلاحات المحتمشة.**

أما المرحلة الثانية فعرفت **بمرحلة التردد والتراجع في الإصلاح** وهي تمتد من 1992 إلى 1993، حيث طبع مسار الإصلاح التردد والارتقاء بخصوص السياسة الاقتصادية، وتباطأت خطى الإصلاح الاقتصادي نتيجة انخفاض قيمة العملة وزيادة الاختلالات رغم إستراتيجية البلاد التي كانت تهدف إلى الوفاء تماما بخدمة الدين الخارجي الذي وصل **30%** من حصيلة الصادرات زيادة على زيادة مستوى الاستهلاك الحكومي وارتفاع حجم الاستثمار الحكومي أيضا ناهيك عن هبوط نسبة الادخار إلى الاستثمار الحكومي بأكثر من **10%** من الناتج المحلي، وقد عرفت الميزانية العامة عجز موازني قدر بـ **10%** سنة 1993 بسبب عدم تعديل سعر الصرف، وكذا اتساع حجم الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية التي شكلت **5%** من الناتج سنة 1992/1993.

ثالثا، ظهرت مرحلة الإصلاحات الاقتصادية المتسارعة **1994 - 1998** حيث حدث تدهور جديد في الاختلالات زيادة على انخفاض أسعار البترول، وتضاؤل فرص الحصول على التمويل الخارجي مما نتج

عنه أزمة في ميزان المدفوعات، فرضت على السلطات العامة صياغة برنامج شامل للإصلاح الاقتصادي تجسد في إبرام اتفاقيتي ماي 1994 وماي 1995 مع صندوق النقد الدولي، بهدف الاستجابة إلى التحول نحو اقتصاد السوق وضبط الأوضاع عن طريق إنعاش الاقتصاد الوطني.

وقد انتهت الدولة على العموم خلال هذه الفترة على سياسة اقتصادية ظرفية تتسم بتطبيق مجموعة من الإجراءات النقدية والمالية التي تهدف إلى تحقيق نمو اقتصادي دائم وتقليص مستوى العجز الموازي وزيادة الموارد عن طريق توسع الضريبة بالقيم المضافة، مكافحة الغش والتهرب الضريبي وتقليص النفقات، إزالة وإلغاء دعم الأسعار وعقلنة نفقات التجهيز وغيرها من الخطوات التي قامت بها الدولة بهدف دعم وتيرة ومستوى النمو الاقتصادي في الجزائر.⁽¹⁾

3. مدى مساهمة النمو الاقتصادي للكتلة النقدية المتداولة في الاقتصاد الوطني:

إن الحديث عن مساهمة مستوى النمو الاقتصادي لكمية النقود المتداولة في الاقتصاد الوطني منذ الاستقلال إلى غاية سنة 2006، وهي فترة الدراسة، يدعونا إلى التساؤل حول طبيعة الارتباط والعلاقة المتواجدة بين الجانبين النقدي والحقيقي في الاقتصاد الوطني، أي هل للسياسة النقدية دور في نقل أثرها من الجانب النقدي إلى الجانب الحقيقي من خلال حفز وزيادة معدلات النمو الاقتصادي في حالة ما تم إتباع سياسة نقدية توسعية والعكس صحيح في حالة تطبيق السياسة التقييدية (الانكماشية). هذه تعتبر إشكالية بالنسبة للسلطات النقدية التي تحاول دوماً تقليص مستوى الفارق بين نمو كمية النقود المصدرة وحجم التغير في الناتج الداخلي الخام الحقيقي وهو ما يعني تقليص حجم الفجوة التضخمية التي قد تنشأ نتيجة التسرب النقدي لتلك الكمية المصدرة من النقود إلى خارج الجهاز المصرفي الرسمي، بالإضافة إلى استغلال تلك النقود في مشاريع ليس لها مقابل حقيقي (لا تساهم في زيادة الإنتاج الوطني).

(1) حاكمي بوحفص و عبد القادر دربال - "أثر الإصلاحات الاقتصادية على النمو الاقتصادي - حالة الجزائر" - ملخص من ص 334 إلى

من هنا كان لزاما علينا دراسة طبيعة الارتباط الموجود بين التغير في كمية النقود ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة **1962 - 2006** بالاعتماد على معامل الارتباط البسيط من أجل معرفة وتحليل طبيعة تلك العلاقة الموجودة بين المتغيرين في الجزائر.

الجدول رقم **(03-01)**: تطور كمية النقود والنتاج المحلي الخام للاقتصاد الوطني قبل سنة 1990

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية %	معدل نمو الناتج المحلي الخام %
1963	2 -	35
1964	20	8
1965	10	8
1966	9	3 -
1967	29	10
1968	35	15
1969	20	10
1970	8.3	11.7
1971	6.9	2.6
1972	30	16.6
1973	11.5	17.1
1974	27.1	73.5
1975	30.2	10.2
1976	29.8	20.7
1977	19.3	17.7
1978	29.8	20.2
1979	18	22.3
1980	17.3	26.7
1981	16.7	17.8

8.4	26.4	1982
12.6	20.4	1983
12.9	17.3	1984
10.5	14.9	1985
1.7	1.4	1986
5.2	13.6	1987
2.3	13.6	1988
22	5	1989

Source : Abdelkrim NAAS- «Le système bancaire algérien- de la décolonisation à l'économie de marché »- Edition INAS- 2003- paris- p102-208.

بالاعتماد على البيانات السابقة الواردة في الجدول رقم (01) نعمل إلى استخراج طبيعة العلاقة الموجودة بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج المحلي الخام للاقتصاد الوطني من خلال حساب معامل الارتباط بين المتغيرين باستخدام برنامج **Eviews**، حيث معدل نمو الناتج المحلي الخام يمثل المتغير التابع (Y) أما معدل نمو الكتلة النقدية فيمثل المتغير المستقل (X):

$$Y = a + bX$$

b,a : تمثل القيم الفعلية لمعاملات الانحدار.

:Estimation Equation

$$Y = C(1) + C(2)*X$$

:Substituted Coefficients

$$Y = 15.962293 + 0.13379782*X$$

ومنه نجد من خلال تحليل معامل الارتباط الذي أخذ القيمة (0.133) أن العلاقة بين معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل نمو الناتج المحلي الخام في الجزائر خلال الفترة 1989/1962 تكاد تنعدم، أي ليس لتغير كمية النقود في الجزائر تأثير على معدل تغير الناتج المحلي الخام. رغم ارتفاع معدلات النمو الاقتصادي خلال هذه الفترة على العموم ما عدى السنوات الأخيرة من فترة الثمانينات إلا أن مصدر هذا التغير الموجب في معدلاته كان بسبب الارتفاع المستمر لأسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية وبالتالي ارتفاع عائدات الدولة من هذا القطاع الأخير.

الجدول رقم (2-03): تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2006.

السنوات	معدل نمو الكتلة النقدية %	معدل النمو الاقتصادي %
1990	13.94	0,8
1991	21.30	1,2 -
1992	23.95	1,8
1993	21.53	2,1 -
1994	15.42	0,9 -
1995	10.48	3,8
1996	14.43	4,1

1,1	18.49	1997
5,1	47.21	1998
4	12.11	1999
3,2	13.17	2000
2,6	22.22	2001
4	17.39	2002
6,8	15.55	2003
4,5	11.31	2004
4,4	10.82	2005
1,8	12.70	2006

المصدر: - الديوان الوطني للإحصائيات ONS لسنة 2005 - 2006.

International Monetary Fund, World Economic Outlook

Database, September 2004.

المبحث الثاني: أثر السياسة النقدية و المالية على ميزان المدفوعات

للمتغيرات النقدية دور في ميزان المدفوعات و أسعار الصرف بين العملات الوطنية ، إذ تسبب في الغالب العام عجزا أو فائضا في ميزان المدفوعات لبلدا ما و التي تعكس بدورها أثارا على النظام الاقتصادي داخل البلد، و يمكن استخدام السياسة النقدية في أحيان كثيرة لتعديل حالات عدم التوازن والتي قد يعاني منها ميزان المدفوعات ، وفي الوقت نفسه يمكن أن تعالج التقلبات التي تحدث في أسعار الصرف باعتبار تلك التقلبات مصدر للمتاعب الاقتصادية التي تحدث من خلال التأثير في قيمة المحلية في السوق الدولية.

المطلب الأول : أثر السياسة النقدية في معالجة إختلال ميزان المدفوعات

تلعب السياسة النقدية دورا كبيرا في تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات ، إذ تستند الطريقة النقدية إلى التمييز بين النقود من مصدر خارجي (الاحتياطيات الدولية) و النقود من مصدر داخلي (السوق المحلية)، فضلا عن ذلك يعد ميزان المدفوعات ظاهرة نقدية، ففي اقتصاد مفتوح و في ظل ثبات سعر الصرف فإن عرض النقود هو متغير داخلي (Endogenous) يتأثر بفئض أو عجز ميزان المدفوعات ، لذا فإن عرض النقود ليس أدوات سياسة مستقلة (Instrument Exogenous Policy)، مثلما هو الحال في ظل اقتصاد مغلق إذ يعد عرض النقود متغير مستقلا يستطيع التأثير في وضع ميزان المدفوعات، ومن خلال النهج النقدي يمكن اشتقاق علاقة مفيدة ما بين الائتمان المصرفي المحلي و المتغير في الاحتياطيات الدولية و كالاتي:¹

$$\Delta M_S = \Delta NFA \Delta DC \dots \dots \dots (1).$$

إذ أن ΔM_S : المتغير في عرض النقود مقاسا بالسيولة المحلية

ΔNFA : التغير في صافي الأصول الأجنبية لدى الجهاز المصرفي.

¹ - أحمد أبريهي العلي، ميزان المدفوعات و التغيرات النقدية و الانفاق العام، أطروحة دكتوراة ، كلية الادارة و الاقتصاد ، جامعة بغداد

ΔDC : المتغير في مجموع الائتمان المحلي، بالإضافة إلى صافي البنود الأخرى غير المصنفة.

و يلاحظ من الصيغة أعلاه التغير في السيولة المحلية (عرض النقود) مصدرين هما: التغير في صافي الأصول الأجنبية و التغيرات في صافي الأصول المحلية و الائتمان المحلي، بالإضافة إلى ذلك فإن النموذج يتضمن العنصر الآخر المقابل لعرض النقود، وهو الطلب على النقود ويمكن التعبير عن دالة الطلب على النقود من خلال الصيغة الآتية: ¹

$$M^d = f(Y, R, P, \dots) \dots \dots \dots (2)$$

من خلال المعادلة (2) يمكن أن نلاحظ أن الطلب على النقود تتسم بعلاقة تناسبية مع الدخل الحقيقي (Y) و عكسية مع معدل الفائدة (R) و المستوى العام للأسعار (P)، لأن الطلب على النقود في الصيغة أعلاه هو طلب اسمي، أن التوازن في سوق النقود يتحقق إذا ما تساوى العرض النقدي مع الطلب النقدي و مثلما في المعادلة أدناه:

$$M_s = M^d \dots \dots \dots (3)$$

ومن خلال العلاقة الرياضية يمكن إبراز علاقة سوق النقود بوضع ميزان المدفوعات، و من خلال اشتقاق المعادلة الآتية من المعادلة (1) و (3) و كالاتي:

و الجدير بالملاحظة أن الدخل الحقيقي وكذلك المستوى العام للأسعار أنهما مستقلان أي أنهما يتحددان خارج النموذج، و كذلك يتضح من دالة الطلب على النقود أن الطلب عليها لا يتأثر بالائتمان المحلي، و التالي فإن صافي الأصول الأجنبية يتأثر عكسيا بالتغيرات في صافي الائتمان المحلي وهذا يعني أن الإجراءات النقدية يجب أن تأخذ بنظر الاعتبار إمكانية توفير التسهيلات الائتمانية المحلية و الأجنبية للمستثمرين المحليين و الأجانب، عندئذ يتأثر سعر الفائدة جزء مهم من سياسة نقدية محلية تؤثر في الوضع التنافسي للاقتصاد المحلي، وكذلك في التدفقات النقدية و الرأسماليو من و إلى الاقتصاد المحلي، و بالتالي

الصادق آخرون، السياسة النقدية في البلدان العربية (النظرية و التطبيق)، صندوق النقد الدولي السياسة الاقتصادية، مؤسسة إكسبرس للطباعة،¹ العدد الثاني، أبو ظبي، 1996، ص 67

فإن الزيادة في الائتمان المحلي (ΔDC)، بمقدار أكبر من الزيادة في الطلب على النقود (ΔM^d) تؤدي إلى انخفاض صافي الأصول الأجنبية وبالقدر نفسه أي أن التغير في صافي الموجودات الأجنبية يطابق حسابيا التغير في الطلب على النقود مطروحا منه التغير في الائتمان المحلي، وهذا يعني أن إتباع سياسة نقدية توسعية ناجمة عن التوسع في الائتمان المحلي يفوق الزيادة في الطلب على النقود يؤدي إلى تدهور صافي الأصول الأجنبية، أي الى تدهور وضع ميزان المدفوعات ويتمثل دور السلطة النقدية هن من خلال الحد من التوسع في حجم الائتمان الممنوح للوحدات الاقتصادية محاولة منها تقليص استيرادات هذه الوحدات، وهذا ما يفسر إصرار واضعي السياسة وبرامج التصحيح القصيرة الآجل (برامج التثبيت) تقلص الائتمان بشكل عام والائتمان الممنوح للحكومة بشكل خاص لمعالجة الاختلالات التي تصيب ميزان المدفوعات¹

وبممارسة سعر الصرف هو الآخر تأثيرا واضحا في أسعار الواردات و الصادرات باعتباره يحدد قيمة العملة المحلية مقابل العملات الأخرى، إذ تعد أسعار الصرف من وسائل السياسة النقدية الأكثر شيوعا في توحيد قيم رؤوس الأموال الدولية فهي تقوم بربط اقتصاديات الدول بعضها ببعض الآخر ، طالما أن حركة رؤوس الأموال الدولية تتمثل في الطلب المحلي أو الأجنبي على الموجودات الأجنبية و الحماية معا، ومن ثم ينعكس ذلك على استقرار وتوازن ميزان المدفوعات، ويظهر سلوك سعر الصرف الحقيقي للعملات الوطنية²

إن قدرة السلطة النقدية على منع عملتها من الانخفاض لأقل من الحد الأدنى أو الزيادة عن الحد الأعلى يعتمد على ما بحوزتها من العملات الأجنبية أو ما يمكنها من اقتراضه منها و تستطيع التدخل في سوق الصرف لأجنبي من خلال بيع وشرائها الودائع الأجنبية تحت الطلب عبر عمليات السوق المفتوحة و يمكن أن تنعكس هذه الإجراءات على وضع ميزان المدفوعات فانخفاض سعر الصرف العملة المحلية يشجع

-د.توفيق عبد الرحم يوسف، الادارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، 2004،¹

محمد علي العاني ، الأسواق المالية و الدولية (أسباب -انعكساته على الاقتصاد العالمي)، الطبعة الاولى ،بيت الحكمة للطباعة و النشر و التوزيع ن²

الصادرات و في الوقت ذاته يرفع من تكلفة الواردات من الخارج و إذا ما اتسم سعر الصرف بعدم الاستقرار فإن ذلك يبعث برسالة غامضة للمستثمرين و الدائنين في الخارج الذين يقدمون تمويلا للاقتصاد المحلي أي أن التقلبات في سعر الصرف تعني تقلبات في قيمة الايرادات و الأصول الرأسمالية، وبذلك يتفادى المستثمرون و الممولون للاقتصادات تمويل الاقتصادات التي تتسم أسعار صرفها بالتقلب¹

المطلب الثاني : أثر السياسة المالية في معا لجة إختلال ميزان المدفوعات

من المعروف أنه لا يوجد في العالم المعاصر بلد لا يرتبط بعلاقات متشعبة مع بقية بلدان العالم الخارجي على اختلاف مستويات هذه العلاقات و الارتباطات، و تحظى تلك العلاقات الاقتصادية الدولية باهتمام كبير من صانعي السياسات الاقتصادية لأن على أساسها تخصيص الموارد على وفق نظريات الاقتصاد الدولي المختلفة مما جعل تحقق التوازن الداخلي و الخارجي هدفا رئيسيا من أهداف سياسة البلدان المختلفة و خصوصا السياسة المالية التي يمكن أن تسهم ومن خلال استخدام أدواتها في التأثير و المحافظة على توازن المدفوعات وكذلك التأثير على سعر صرف العملة الوطنية وموقفها في سوق الصرف الاجنبي، لعل أبرز ادوات السياسة المالية التي تستخدمها السلطة المالية للتأثير على ميزان المدفوعات وأسعار الصرف هي السياسة الانفاقية و الضريبية²

ويشهد الاقتصاد العالمي إختلالات حادة في التوازنات الاقتصادية الكلية، ولاسيما بعد أن اجتاحتها العديد من التغيرات الاقتصادية، إذ أن هناك علاقة قوية ما بين توازن ميزان المدفوعات (التوازن الخارجي) وتوازن الموازنة العامة (التوازن الداخلي) و خصوصا بين الاقتصادات المتقدمة، فنشأة الاختلال تؤدي إلى زيادة تدفق الأموال فيما بينهما، فإقتصادات العجز تواجه ضغطا لنزوح الأموال الخاصة منها إلى الخارج،

توفيق عبد الرحمن يوسف، الإدارة المالية الدولية و التعاملات الأجنبية، مصدر سابق، ص33-34¹

² فلاح حسن ثويني، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن لاقتصاد أطروحة دكتوراة، كلية الإدارة و الاقتصاد، جامعة الجزائر، 2001. ص95-103

الأمر الذي يولد تفاقما في الاتجاه النزولي في سعر صرف عملاتها ، في حين أن اقتصادات الفائض عادة تمثل انسيابا لرؤوس الأموال نحوها، ومن ثم فهي تعاني أيضا من مضاعفة الاختلال بمعنى زيادة حدة الاختلالات، فإذا ما تفحصنا تأثير التغيرات في الصادرات في الأسعار و العمالة و الناتج ومن ثم على التوازن في ميزان المدفوعات، فإننا نستطيع القول أن السلطة المالية وباستخدام أدواتها المالية، تتمكن من التأثير في وضع ميزان المدفوعات عن طريق تأثيرها في الطلب الكلي، وبالتالي في الناتج ومن ثم على التوازن في ميزان المدفوعات، فإننا نستطيع القول أن السلطة المالية وباستخدام أدواتها المالية، تتمكن من التأثير في وضع ميزان المدفوعات عن طريق تأثيرها في الطلب الكلي، وبالتالي في الناتج، فإذا كان البلد يواجه فائضا في ميزان المدفوعات فإن الزيادة في الطلب الكلي تقود إلى خفض هذا الفائض أو التخلص منه إذ تنخفض الصادرات بسبب الزيادة في الناتج و الأسعار المحلية بالنسبة إلى الأسعار الأجنبية، في حين تزداد الواردات بسبب الزيادة في الطلب الكلي و الأسعار المحلية بالنسبة إلى الاسعار الأجنبية و هكذا تصبح السياسات المالية التوسعية مرغوبة إذا ما واجه البلد البطالة و الفائض في ميزان المدفوعات، في حين إذا واجه البلد تضخما يجذب الطلب و عجز في ميزان المدفوعات، فإن السياسات المالية المقيدة تكون أنسب من غيرها، ولكن إذا واجه البلد بطالة و عجز في ميزان المدفوعات أو تضخما يجذب الطلب وفائض في الميزان، فإن السياسة الملائمة لحل المشكلة محليا تختلف وتتعارض مع السياسة الملائمة لعلاج البطالة هي سياسة مالية توسعية تكون السياسة الانكماشية أو المقيدة هي الملائمة لعلاج العجز في ميزان المدفوعات، وبالتالي فإنه لا يمكن تحقق العمالة الكاملة و التوازن في ميزان المدفوعات بمجموعة واحدة من السياسات، أي من الضروري استخدام مجموعتين من السياسات (السياسة التوسعية و الانكماشية)، وقد يكون من الضروري استخدام السياسة التوسعية لإنجاز العمالة في حين أن سياسة تخفيض قيمة العملة قد تكون مطلوبة لتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات¹

خلاصة الفصل:

من خلال تتبع مسار السياسة النقدية وكذا معدلات النمو الاقتصادي بالمقابل مع تطور أداء الاقتصاد الوطني نتيجة تغيير التوجه الاقتصادي، من اقتصاد موجه مركزي معتمد على التخطيط تحت رعاية تامة من قبل القطاع العام نحو تبني نظام اقتصاد السوق الذي نادى بضرورة تقليص دور الدولة في الحياة الاقتصادية فاتحة المجال أمام الخصوصية والاستثمار الأجنبي في ظل سيادة قانون السوق وفقا لقوى العرض والطلب كأحد دعائم هذا النظام الجديد بالنسبة للسلطات الجزائرية، التي اتخذت خطوة التغيير والتعديل والإصلاح بمشاركة أطراف أجنبية ممثل في صندوق النقد الدولي ولكن ذلك اقتضى العديد من الإجراءات النقدية والمالية على غرار تخفيض قيمة العملة ورفع الدعم على الأسعار وغيرها من الشروط.

وكان الهدف من كل ذلك هو سعي السلطات العامة إلى رسم سياسة اقتصادية بمختلف وسائلها وأدواتها تصبوا إلى ضمان الاستقرار النقدي وتحقيق التوازنات الاقتصادية الكلية ومنه الوصول إلى تسجيل معدلات نمو اقتصادية موجبة نوعا ما. ولكن التحدي الذي وقف ولا يزال يمثل الهاجس أمام السلطات النقدية هو إتباع إستراتيجية نقدية تضمن تقليص الفجوة والفارق بين حجم وكمية النقود المصدرة والمتداولة ومستوى النمو الاقتصادي الحقيقي، وهي الإشكالية التي تسعى دوما إلى إيجاد حلول لها.

الختامة العامة

خاتمة

من خلال موضوع بحثنا حاولنا أن نعرض دور السياسة المالية والنقدية في تحقيق الاستقرار و النمو الاقتصاديين في الدول في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة آخذين بذلك الجزائر كنموذج للدراسة، فكان لابد من البدء أولاً بتقديم مجموعة من التعاريف و المفاهيم المتعلقة بالسياسة المالية والنقدية و الأدوات المستخدمة و التي من خلالها نصل إلى تحقيق الأهداف المرجوة من خلال معالجة الأزمات وتفعيل النشاط الاقتصادي . من أجل فهم السياسة المالية والنقدية ، ارتأينا أن نرجع إلى جذورها الأصلية من خلال دراسة النظريات و الأفكار المتعاقبة من خلال التطور الفكري الاقتصادي عبر مختلف المدارس بدءاً من المدرسة الكلاسيكية والتي اعتبرت أن السياسة النقدية هي السياسة الرائدة والتي يضمن بها الأفراد تحقيق التطور و الاستقرار الاقتصاديين دون تدخل الدولة و أن آليات السوق كفيلة بإعادة التوازن دون مراقبة الدولة للنشاط الاقتصادي ، وكان لأزمة 1929 و الكساد الكبير الأثر الواضح لعدم نجاح هذه السياسة بمفردها ، وبرز بذلك تيار فكري جديد بزعامة الاقتصادي كينز والذي جسّد في التحليل الكينزي و الذي أعطى للدول حق التدخل في النشاط الاقتصادي، واعتبر أن السياسة المالية قادرة على معالجة الأوضاع و الأزمات .

إلا أن ظهور أزمة من جديد و المتمثلة في الركود التضخمي أوجب ظهور تيار فكري بزعامة الاقتصادي فريد مان و مخالف للتيار الكينزي، وبذلك ظهر التحليل النقدي الذي أعاد للسياسة النقدية مكانتها ضمن السياسات الاقتصادية أي إبعاد الدولة عن النشاط الاقتصادي وتطبيق مبادئ سيادة الحرية الاقتصادية الفردية وهي الأفكار نفسها المتبناة في الفكر الكلاسيكي . و أمام هذا الجدل القائم بين السياسيين برز فكر يناهز بضرورة التنسيق بين السياستين حسب الظروف المعاشة وحسب الوضعية الاقتصادية للدولة .

ومن أجل المقارنة بين السياستين المالية و النقدية ومحاولة التنسيق بينهما ومعرفة علاقتها بالسياسة الاقتصادية كان لابد أن نعرض على دراسة مفصلة نوعاً ما على السياسة النقدية من خلال إبراز المفاهيم و التعاريف المختلفة ، توضيح الأدوات المستخدمة المباشرة منها و غير المباشرة لتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية.

ومن خلال الدراسة السابقة، وإبراز الخلفية الاقتصادية لكل من السياستين المالية و النقدية و مختلف النماذج و الحلول المقترحة ضمن السياستين لمعالجة المشاكل و الأزمات التي تواجهها أي دولة درسنا مدى تأثير تطبيق هذه السياسات على اقتصاديات الدول، وما هي النتائج التي تم التوصل إليها؟ وباعتبار أن

انقسام العالم إلى معسكرين شرقي ونظامه المتمثل في الاشتراكية، و الغربي و نظامه المتجسد في الرأسمالية، انتهجت العديد من الدول النظام الاشتراكي باعتباره الأنسب إلى اقتصادياتها، فهي لا تمتلك نظام اقتصادي متطور إلا أنه مع انهيار المعسكر الشرقي و التحولات الاقتصادية الناشئة عن ذلك أضحى على الدول ضرورة انتهاز النظام الرأسمالي و التحول إلى اقتصاد السوق من خلال إصلاحات اقتصادية و مالية ذاتية وأخرى مدعومة من طرف المؤسسات المالية الدولية، وهذا حسب الظروف الاقتصادية و المالية المعاشة لكل بلد .

وعلى ضوء هذه المعطيات أوضحنا أن الإختلالات التي تسعى سياسات برامج الإصلاح لعلاجها هي إختلالات هيكلية، كما أنها حصيلة تراكمات الصدمات الخارجية و الظروف الاقتصادية المختلفة التي تسود أغلب الدول النامية إضافة إلى ضعف كفاءة بعض السياسات الاقتصادية التي تستند إليها هذه الدول في إدارة اقتصادياتها، الأمر الذي أخرج إنجاز عملية تعديل هيكلي بصفة شاملة و الذي يتطلب إحداث تغييرات جذرية في السياسات و الهياكل الاقتصادية، خاصة الهياكل الإنتاجية .

1- اختبار الفرضيات:

- الفرضية الأولى و المتمثلة في " عدم كفاءة السياسة المالية نظرا لعدم تحقيق الاستقرار داخل الدول التي اعتمدت على أدوات السياسة المالية.

" تعتبر صحيحة وذلك للدور الذي يلعبه الفكر الاقتصادي في تطوير السياسات الاقتصادية .

- الفرضية الثانية و المتمثلة في " عدم كفاءة السياسة النقدية نظرا لعدم تحقيق الاستقرار داخل الدول التي اعتمدت على أدوات السياسة النقدية. تعتبر صحيحة وذلك للارتباط الوثيق بين السياستين.

- الفرضية الثالثة و المتمثلة في " تكون السياسة المالية هادف إذا دعمت بالسياسات الاقتصادية الأخرى

"تعتبر صحيحة وذلك من أجل الانتقال من مرحلة إلى أخرى

- الفرضية الرابعة و المتمثلة في " انسجام و تداخل سياسة المالية و النقدية وسيلة هامة لتحقيق الاستقرار داخل ميزان المدفوعات " تعتبر صحيحة .

2- الإستنتاجات :

تلخصت النتائج المتوصل إليها بصدد تحليل موضوع بحثنا إلى النتائج التالية :

1. للسياسة المالية دور في النشاط الاقتصادي يبرز من خلال الأهداف التي تصبوا إليها هذه السياسة.

2. تحقيق التناسق بين أدوات السياسة المالية والنقدية، ولا يمكن الانحياز إلى سياسة دون الأخرى، وإنما يجب إعطاء الأولوية لإحدى السياستين دون إهمال السياسة الأخرى وهذا حسب النظام والظروف السائدة.

3. الاختلالات المالية الداخلية الناتجة عن غياب الرقابة في تتبع مراحل إنجاز المشاريع وأيضاً كيفية استعمالها للموارد المالية وعدم اهتمام المؤسسات بتكاليف المشاريع، وتأخر إنجازها، وإلزام الخزينة العمومية في المقابل بتمويل كافة احتياجات القطاع العمومي من خلال التسيقات المالية التي لا تسترجع قيمتها.

4. سوء تقدير النفقات الفعلية للمشاريع والإجراءات البيروقراطية المعقدة نتج عنها ضعف فعالية الاستثمار، التأخر في الإنتاج، وارتفاع تكاليف المشاريع المؤجلة للفترات اللاحقة.

5. هيمنة الخزينة العمومية في تعبئة الادخار وتمويل الاستثمارات العمومية والغياب الفعلي والمحكم للجهاز المصرفي في دائرة تمويل الاقتصاد وخاصة فيما يتعلق برقابة عرض النقود.

6. المؤسسات العمومية كانت تتحصل وبدون تقديم ضمانات، على قروض دون أن تلتزم بتسديد ديونها، لأن القروض كانت مضمونة من طرف الدولة الأمر الذي أدى إلى عدم كفاية المؤونات المخصصة لخطر القرض، مما نتج عنه الإفراط في اللجوء إلى القروض الخارجية لتمويل الواردات وبالتالي تفاقم عبء المديونية الخارجية.

7. التوسع النقدي الناتج عن ضعف الادخار المحلي وشروط الاقتراض الخارجي أدى إلى الاعتماد على موارد الإصدار النقدي لتمويل الاقتصاد.

8. غياب سياسة نقدية فعالة خاصة قبل صدور قانون النقد والقرض 90-10.

9. بعد صدور قانون النقد والقرض 90-10 أصبح البنك المركزي يتمتع باستقلالية تامة في تسيير السياسة النقدية وبالتالي إعطاء فعالية أكبر للسياسة النقدية تساهم في تحسين أداء السياسة المالية.

10. فرض ضريبة على القيمة المضافة، والتي تعتبر من أهم أدوات وإجراءات الإصلاح الضريبي.

11. تبسيط هيكل أسعار الضرائب على الدخل الشخصي وكذلك ترشيد الحوافز والإعفاءات الضريبية في مجال فرض ضريبة الشركات.

12. إصلاح الضرائب على قطاع التجارة الخارجية من خلال تخفيض الضرائب على الصادرات تمهيدا لإلغائها، إضافة إلى انتهاز سياسة التخفيضات الجمركية على الواردات.

13. إنتاج سياسة الخوصصة كوسيلة لعلاج مظاهر انخفاض الكفاءة وتدهور الإنتاجية داخل القطاع العام.

14. بالرغم من النتائج الإيجابية التي حققتها الجزائر من خلال الإصلاحات الاقتصادية سواء النقدية منها أو المالية، فيما يتعلق بالتوازنات الكلية، إلا أنها حققت بعض النتائج السلبية نذكر منها :
- إهمال البعد الاجتماعي، بمعنى ضعف فعالية السياسات المستخدمة لتخفيف الآثار الجانبية لسياسات الإصلاح على الطبقات محدودة الدخل.
 - التركيز على تعظيم الآثار المباشرة لأدوات السياسة المالية وإهمال دور الحوافز الضريبية في رفع إنتاجية نشاط القطاع الخاص وعدم تطوير وتدعيم الإدارة الضريبية.

3- التوصيات :

1. ضرورة الاهتمام بتعظيم الآثار غير المباشرة لسياسات الإصلاح في جانب العرض الكلي، من خلال تعزيز دور الحوافز الضريبية في رفع كفاءة تخصيص الموارد أيضا توجيه برامج الإنفاق العام الاستثماري إلى تهيئة الظروف الملائمة لجذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، وتعزيز دور القطاع الخاص في ممارسة النشاط الاقتصادي.
2. الاهتمام بتنمية عنصر رأس المال البشري من خلال زيادة حجم الإنفاق الموجه لقطاع الخدمات الاجتماعية خاصة قطاعي التعليم والصحة.
3. ضرورة تخصيص برامج إنفاق تسهم في تعويض الطبقات الفقيرة ومحدودة الدخل عن بعض الآثار التوزيعية السلبية الناجمة عن تطبيق بعض أدوات السياسة المالية الواردة في برامج الإصلاح الاقتصادي.
4. الاهتمام بالآثار غير المباشرة للسياسة المالية ومنح حوافز ضريبية من أجل رفع إنتاجية القطاع الخاص.
5. العمل على تحقيق إصلاح ضريبي شامل، على نحو يضمن تعويض النقص في حصيلة بعض الضرائب التي يتم تعديلها من خلال زيادة الإيرادات المتوقعة بالنسبة لبعض الضرائب الأخرى، وأيضا تطوير الإدارة الضريبية وتدعيمها بالخبرات الفنية.
6. ضرورة تركيز سياسات الإنفاق العام على تطوير مشروعات البنية الأساسية ودعم برامج الإنفاق العام الموجه للمشروعات القائمة.

4- آفاق البحث:

بالرغم من الدراسة التي قمنا بها حول دور السياسة المالية والنقدية في معالجة اختلال ميزان المدفوعات يبقى هذا الموضوع بحاجة إلى المزيد من الدراسة و عليه نقترح مواضيع التالية:

- أثر السياسة المالية والنقدية على الميزان التجاري.

- الاقتصاد الوطني و السياسة المالية .
- السياسة النقدية و التنمية المحلية .

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01.1	الشكل العام لميزان المدفوعات	31
02.1	النظام النقدي و المالي الجزائري	54

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	الرقم
78	تطور كمية النقود والنتاج المحلي الخام للاقتصاد الوطني قبل سنة 1990	03.1
80	تطور معدل نمو الكتلة النقدية ومعدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990 - 2006.	03-2

المراجع

قائمة المراجع:

1-الكتب:

- 1- أحمد أبريهي العلي، ميزان المدفوعات و التغيرات النقدية و الانفاق العام، أطروحة دكتوراة ، كلية الادارة و الاقتصاد ،جامعة بغداد 1991،
- 2-أحمد الأشقر،الإقتصاد الكلي،الدار العالمية الدولية للنشر والتوزيع ودار الثقافة للنشر والتوزيع،ط،1عمان،2002،
- 3- أحمد جامع ، التحليل الإقتصادي الكلي ، دار الثقافة الجامعية ، القاهرة ، 1990
- أحمد زهير الشامية،النقود والمصاريف،دار زهران للنشر،عمان،1993،
- 4-أحمد مستور، مقدمة في الاقتصاد الدولي، دار الجامعة بيروت 1999،
- 5-بسام الحجاز (العلاقات الإقتصادية الدولية) المؤسسة الجامعية للدراسات والتوزيع بيروت،لبنان،2003
- 6-جاري سيجل ، النقود والبنوك والإقتصاد ، ترجمة طه عبد الله منصور ، دار المريخ ، الرياض 1987
- 7-جودة عبد الخالق، الإقتصاد الدولي ، دار النهضة القاهرة 1983 ،
- 8-حمدي عبد العظيم ، السياسات النقدية والمالية في الميزان ، مكتبة النهضة العربية ، القاهرة 1980
- 9-حمودة عبد الخالق، الاقتصاد الدولي من مزايا النسبية إلى التبادل الدولي، دار النهضة العربية 1992.
- 10-خامق صلاح الدين، مقدمة في التجارة الدولية، دار النهضة العربية القاهرة 2001
- 11-د.توفيق عبد الرحم يوسف، الادارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر و التوزيع ،عمان، 2004،
- 12-دومينييك سلفاتور، الإقتصاد الدولي سلطة ملخصات شوم ، ترجمة محمد رضا ، ديوان المطبوعات ، الجزائر 1993
- 13-دراز حامد عبد المجيد، السياسات المالية. مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية،1999.

- 14- زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية 200
- 15- زينب عوض الله ، أسامة محمد القوي ، أساسيات الإقتصاد النقدي والمصرفي ، منشورات الحلبي الحقوقية د، ط 2003
- 16- سامي خليل، النظريات والسياسات المالية والنقدية، شركة الكاظمة - الكويت، د، ط 9827
- 17- سامي عفيفي حاتم " التجارة الخارجية بين التنظيم والتنظير " لدار المصرية اللبنانية 1994
- 18- سمير فجري نعمة: العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعرالفائدة و إنعكاسها على ميزان المدفوعات دار البازوني العلمية-طبعة 2011
- 19- سيد عابد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية الإسكندرية 2001
- 20- السيد عطية عبد الواحد ، مبادئ واقتصاديات المالية العامة . دار النهضة العربية ، القاهرة، 2000،
- 21- الشمري ناظم محمد نوري، النقود والمصارف والنظرية النقدية. دار زهران للنشر طبعة الأولى، عمان، 1999.
- 22- صبحي تادرس قرصية، مدحت محمد العقاد، مقدمة في علم الاقتصاد، النهضة العربية لنشر القاهرة 1983.
- 23- صفوت عبد السلام عوض الله، سعر الصرف وأثره على علاج احتلال ميزان المدفوعات، القاهرة، دار النهضة العربية للنشر 2000،
- 24- ضياء مجيد الموسوي ، الإقتصاد النقدي - دار الفكر - الجزائر، د، ط، د، ت
- 25- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك. ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003،.
- 26- عادل أحمد حشيش: أساسيات الإقتصاد الدولي ، الدار الجامعية الجديدة مصر 2001-
- 27- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الإقتصادية-تحليل جزئي وكلي للمبادئ-الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية 2000،
- 28- عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، دور السياسة النقدية في دعم التنمية الإقتصادية، المنظمة العربية للتربية، دار الثقافة والفنون،

- 29- عبد المنعم عفر، الإقتصاد السياسي ، ج 4 ، الإقتصاد الكلي ، دار البيان العربي - جدة ، د ، ط ،
1979
- 28- عبد المنعم عفر، السياسة الإقتصادية والشرعية في الإسلام، الإتحاد الدولي للبنوك الإسلامية ط1
1987
- 30- عرفات تقي الحسيني ، " التمويل الدولي " دار مجد لاوي ، عمان الأردن 2002
- 31- علي حافظ منصور ،اقتصاديات النقود والبنوك ، دار الثقافة العربية 1998
- 32- غربال عبد الفتاح،شعبان عبد القادر،السياسات التصحيحية في الاقتصاد،جامعة دمشق 1977
طبعة 1ا.
- 33- فتح الله دلعلو ، الاقتصاد السياسي، توزيع المداخيل ، النقود والائتمان ، دار الحداثة ، لبنان 198
- 34- فلاح حسن ثويني ، دور البنك المركزي في تحقيق التوازن لاقتصاد أطروحة دكتوراة ، كلية الإدارة و
الاقتصاد،جامعة الجزائر ، 2001.
- 35- قويدر عياش، السياسة النقدية في الجزائر، رسالة ماجستير ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير،
جامعة الجزائر ، 1999
- 36- كريم النشاشيبي وآخرون، الجزائر: تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق. صندوق النقد الدولي،
واشنطن، 1998
- 37- محمد خليل برعي ، عبد الهادي سويغي ، النقود والبنوك ، مكتبة النهضة الشرق ، جامعة القاهرة
1984
- 38- محمد زكي الشافعي ، التنمية الإقتصادية ، الكتاب الاول ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1970
- 39- اسماعيل شلي ، التجارة الدولية ، جامعة الزقاريق ، مصر ، 1982
- 40- محمد زلي شافعي، مقدمة في العلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية القاهرة، 1977، .
- 41- محمد عبد العزيز عجمية " الإقتصاد الدولي " الإسكندرية 2000
- 42- محمد علي العاني ، الأسواق المالية و الدولية (أسباب -انعكساته على الاقتصاد العالمي)،الطبعة
الاولى ،بيت الحكمة للطباعة و النشر و التوزيع ن بغداد ،2002،
- 43- محمود يونس " إقتصاديات دولية " ، الدار الجامعية ، مصر 1999

44- محي الدين الغريب ، اقتصاديات النقود والبنوك ، مكتبة القاهرة الحديثة ، القاهرة 1972

45- مصطفى الشرتي، السياسات النقدية والمصرفية، مؤسسة الثقافة الجامعية - الإسكندرية 1984

ناظم محمد نوري الشمري ، النقود والمصارف والنظرية النقدية ، دار زهران ، ط - 1 ، 1999،

نعمت الله نجيب إبراهيم ، أسس علم الاقتصاد (مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ، 1988)

هيثم سلمان الزغبى، حسن أبو الزيت، أسس ومبادئ الإقتصاد الكلي، دار الفكر والطباعة والنشر والتوزيع، عمان، 2000.

هيكل عبد العزيز فهمي ، موسوعة المصطلحات الاقتصادية و الإحصائية ،

وسام ملاك ، النقود والسياسات النقدية الداخلية ، دار المنهل اللبناني ، بيروت 2000

2- الرسائل الجامعية:

1- راتول محمد، سياسات التعديل الهيكلي ومدى معالجتها للاختلال الخارجي، التجربة الجزائرية، الجزائر، جامعة الجزائر كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، أطروحة دكتوراه 2000 ، .

2- سامية مقعاش ، العملة الأوروبية الموحدة "اليورو" وإنعكاساتها على ميزان المدفوعات الجزائري - مذكرة شهادة الماجستير . العلوم الإقتصادية 102

3- سعيدي نعمان، سياسة الصرف في إطار التصحيح الهيكلي في الصندوق النقد الدولي دراسة حالة الجزائر، جامعة الجزائر، معهد العلوم الاقتصادية ،رسالة ماجستير 155

4- محمد طويلب، " السياسة الميزانية للجزائر خلال فترة الانتقال إلى اقتصاد السوق" ، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر، 1997 ، .

3- المؤتمرات

1- بقة الشريف ومحمد بوزهرة " بعض الآثار الاقتصادية والاجتماعية للعملة" حالة الجزائر الملتقى الأول حول العملة وانعكاسها على الدول العربية ، جامعة سكيكدة 2001

2- الصادق آخرون ، السياسة النقدية في البلدان العربية (النظرية و التطبيق)، صندوق النقد الدولي السياسة الاقتصادية ، مؤسسة إكسبرس للطباعة ، العدد الثاني ، أبو ظبي ، 1996،

3- مركز دراسات الوحدة العربية، الاصلاحات الاقتصادية وسياسة الخوصصة في البلدان العربية. الطبعة الأولى، بيروت، 1999.